

أُصول (النقد) و(النصيحة)

أعدَّهُ، وضَبَطَ نَصَّهُ، وقدَّم له

عَلي بن حسن بن عَلي بن عبد الحميد
الحلبيّ الأثريّ

مُحتويات الكِتاب

✻ ✻ ✻ ✻ ✻

قـــال العلَّامَـــةُ الثِّقَـــةُ الـــشيخُ
أبـــو سِنان زيـــدُ بـــنُ سِنان الأسَـــدِيُّ
-رحمهُ اللهُ-تعالى-:

«إذا كان طالبُ العِلْمِ -قبـل أنْ يتعلَّمَ مسألةً في الدِّينِ-يتعلَّمُ الوقيعةَ في الناسِ؛ متى يُفْلِحُ؟!»

-«رياض النُّفوس» (١/ ٣٨٨)
و«ترتيب المدارك» (٢/ ١٤)-



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلا هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُه.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ الله، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار.

وبعد:

فهذه أصولٌ علميّةٌ، وقواعدُ منهجيّةٌ، حرّرتُها مِن «نصيحةٍ» -مُباركة-؛ كتبها **بعضُ العُلماءِ الأفاضل**.

ليس لي فيها إلا يدُ الجمعِ، والضّبطِ، والرّبطِ[1]، والتحريرِ[2].

---

(١) دون أيِّ تعليق!

وأمّا الشرحُ، والبيانُ، والتعليقُ، والتعليلُ؛ فمحلُّه كتابي الكبيرِ -في شرح هذه الرسالة -«**النصيحة**»-، وهو تحت الطّبع -بِعُنوان-:

«منهج السلف الصالح في ترجيح (المصالح)، وتطويح (المفاسد) و(القبائح) في أصول (النقد)، و(الجرح)، و(النصائح)».

(٢) فقد اقتضى حذفُ بعضِ الأسماء -مِنها- تغييرَ شيءٍ مِن السِّياق، أو الأسلوب -حسْبُ-.

دُونَ المِساسِ بجوهرِ «**النصيحةِ**» -مُطْلَقاً-.

وإنّني أعتقِدُ -جازماً-: أنّنا -نحن السّلفيّين- لو الْتزَمْنا هذه **القواعدَ الشرعية** -التي وردتنا في الكتاب والسُّنَّة، ومنهج سَلَف الأُمّة-، واتّبعْنا هذه **الأصول العلميّة** -التي وَصَلتْنا من طريق العُلماء والأئمّة -**علماً وحِلْماً، قولاً وفعلاً**- مع **الإخلاصِ** لله، **وصِدقِ النَّفْسِ**-: لانْقَشَعَتْ عنّا غُيومُ **الفُرقة**، ولزالت منّا ذُيولُ **المِحنة**، ولَرَجَعْنا كما أرادنا ربُّنا -سبحانه-: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾، وكما رَضِيَ لنا نبيُّنا -صلى الله عليه وسلم-: «**مَثَلُ المؤمن للمؤمن كالبُنيان: يشُدُّ بعضُه بعضاً**»[1]؛ ليكونَ ذلك -كُلُّهُ- «طريقاً للسّلامة في الحال، والصلاح في المآل»[2].

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٤٦٧)، ومسلم (٢٥٨٥) عن أبي موسى الأشعريِّ.

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٣٥٢) -للحافظ ابن حجر-.

ولكنْ -وللأسف-؛ فإنَّ كثيراً من هذه المعاني العظيمة التي أرشدَ إليها هذان النّصّان الشّرعيّان -وما يُشبههما- **غائبةٌ عنّا، نائيةٌ مِنّا!**

... ولا مَفْرَجَ؛ إلّا الله -تعالى-...

وأعظمُ ما ينبغي تأصيلُهُ -اليومَ-، وتقعيدُهُ-، ضَبْطاً لعُقول الشباب وفُهومهم -وجمعِ كلمتِهم فيما هم فيه مُختلِفون-؛ أمورٌ:

أوّلاً: تأصيلُ وتفصيلُ علومِ ومعارفِ الجرح والتعديل[1]، وإدراك مكانته الشرعية، وضبط أهمّ

(١) **وليس هو مجالاً مفسوحاً، أو باباً مفتوحاً لكل مَن هَبَّ ودَرَجَ!!**

بل هو لخاصّةِ أهلِ العلم...

وما أجملَ ما قالَ العلّامةُ الثّقةُ أبو سِنان الأسَدي: =

مسائلِه، وبخاصّة نفي التفريق الحادث بين نقد الرُّواة، والكلام في أهل البدع.

... وأنَّ ذلك -كُلَّهُ-، يحتاجُ إلى تفسيرٍ مُبَرْهَن جليل، وبيانٍ (مُقْنِعٍ) وتدليل، ونقضٍ للقال والقيل!!

ثانياً: تفعيلُ دَوْرِ (النصيحة)؛ لعظيمِ أثرِها في جمعِ الكلمة، ولمِّ الشّمْل؛ «**فإنَّ أعظمَ ما عُبِدَ اللهُ به: نصيحةُ خلقِه**؛ وبذلك بَعَثَ اللهُ الأنبياءَ والمرسلين»[1].

= «**إذا كان طالبُ العلمِ -قبل أن يتعلّم مسألةً في الدِّين!- يتعلّمُ الوقيعةَ في الناس؛ متى يُفلحُ؟!**»!

كما في «رياض النفوس» (١/ ٣٨٨)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ١٤-١٥).

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٦١٥) لشيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمهُ الله-.

ثالثاً: تأصيلُ أُسُس الترجيح بين المصالح والمفاسد -وهو من أدقِّ المعارفِ وأعمقها-؛ فإنَّ «**الشريعة جاءتْ بتحصيل المصالحِ وتكميلِها، وتعطيلِ المفاسد وتقليلها**»[1]، «بحسب الإمكان»[2].

ولا يتمُّ ذلك -على الحقِّ والحقيقة- إلَّا أن «**يعلمَ الإنسانُ خيرَ الخيرَيْن، وشرَّ الشَّرَّيْن**»[3] -وهذا هو الفِقهُ-.

رابعاً: لُزومُ الرِّفْق واللِّين في الدعوةِ، وبخاصَّة بين دُعاة السُّنَّة، وحَمَلَةِ عقيدة السَّلَف الصالح، ونَبْذُ اتِّخاذ العُنف منهجاً وطريقاً؛ إذ «**التشديد يُحْسِنهُ كُلُّ**

(١) «المصدر السابق» (١/ ٢٦٥).

(٢) «المصدر السابق» (٨/ ٩٤).

(٣) «المصدر السابق» (١٠/ ٥٦٢).

أحد»[1]؛ بعكس الرِّفْق واللِّين؛ الذي يحتاجُ إلى مُجاهدةِ النَّفْسِ، ومُقاومة الهوى -وما أشدَّهما!-...

خامساً: رفضُ (**التقليد**)، وبيانُ أنَّهُ مصادمٌ لدين الله -تعالى-؛ **إلَّا لضرورة**.

«وإنَّما دخلَتِ الداخِلةُ على الناس مِن قِبَل (**التقليد**)؛ لأنَّهم إذا تكلَّم العالمُ عند من لا يُنْعِمُ النَّظَرَ بشيءٍ: كَتَبهُ، وجَعَلَهُ ديناً يَرُدُّ به مَن خالفَهُ!! دونَ أن يعرفَ الوجهَ فيه؛ **فيقعُ الخلَلُ**!!»[2]...

سادساً: منعُ **الشباب والأَغْرار** مِن وُلوج الفِتَن، والدُّخولِ في الخِلافات (**العميقة=الدقيقة**)، والتي **تُزلزِلُهم** عن الهدى، **وتحرِفُهُم** إلى الهوى.

(١) «الاستذكار» (٨/ ٢٧٥) -لابن عبد البرّ-، و«صفة الفتوى» (ص٣٢) -لابن حمدان-.

(٢) «التمهيد» (١٢/ ١٢٦) للحافظ ابن عبد البرّ.

وهذه **الأصول** -كلُّها- إنّما نذكرُها، ونركِّز عليها انطلاقاً من باب النّصيحة الهادفة، والكلمة الطيّبة -دون تربُّص، أو تصيُّد، أو ترصُّد-...

عسى أن يكونَ لها أثرُها الحسنُ المباركُ -بين إخواننا ومشايخنا- في «**استئصال شأْفَة الفُرقة وأسبابها**»(١).

ممّا جعَل «**الأعداءَ فَرِحِين**»(٢)؛ لظنّهم المشؤوم: أنّ «**الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ توقَّفَتْ وضُربت**»(٣)!

ولئنْ حصَل شيءٌ مِن ذلك -الآن!- وهو حاصلٌ بلا ريْب!- فوا أسفي الشّديد-: فهو تطبيقٌ واقعيٌّ

(١) «**الحثُّ على المودّة والائتلاف، والتحذير من الفُرقة والاختلاف**» (ص٤٧) لفضيلة الشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله-.

لقولِ الله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾.

﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾...

ولكنَّ الأمرَ -بإذنِ الله-؛ كما قال -سبحانه تعالى- وهو العليُّ الكبير-: ﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾...

فالأملُ معقودٌ بالله ذي الجلالِ -سبحانه- أنْ يكونَ ذلك الوَهَنُ -كُلُّهُ أو جُلُّهُ- **نَبْوَةَ سيف، أو كَبْوَةَ جواد!!** لتعودَ الدعوةُ -ودُعاتُها- على جادّةِ الإنصاف، وطريقِ السّلامة، وبابِ الأُلفةِ؛ **مِن غير إفراطٍ ولا تفريط، ولا غُلُوٍّ ولا تقصير**...

ولنْ يتمَّ ذلك -**لا في قليلٍ ولا في كثير**- إلا

بتطبيق -أوامرِ الله -تعالى- وأحكامه؛ التي فيها سعادتُنا في المعاش والمعاد-:

﴿... وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾.

﴿... وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾.

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾.

والإطارُ الكبيرُ لهذا كُلِّه هو (**النصيحةُ**)؛ والتي هي -أساساً-: «**عنايةُ القلب للمنصوح له -مَن كان-**»[1].

ولنْ يكونَ ذلك على وجهِ اليقين -تحقيقاً لِحُكمِ الدِّين- إلَّا بـ«أن يُحِبَّ لهم ما يُحِبُّ لنفسه، ويكرهَ لهم

(١) «تعظيم قَدْر الصَّلاة» (٢/ ٦٩١) للحافظ محمد بن نصر المروزي -رحمه الله-.

ما يكرهُ لنفسه، **ويُشْفِق عليهم، ويرحمَ صغيرَهم، ويُوقِّرَ كبيرَهم**، ويحزنَ لحُزنِهم، ويفرحَ لفرحِهم... **ويحبُّ صلاحَهم، وأُلْفتَهم**، ودوام النِّعَم عليهم، ونصرَهم على عدوِّهم، **ودفْعَ كُلِّ أذىً ومكروهٍ عنهم**»[1].

ولكنْ -**بكُلِّ أسىً وأسفٍ**-:

أين الناصحون الصادقون؟!

وأينَ من يقبلُ النصيحةَ -ممَّن يتَّقون-؟!

قيل للإمام عبد الله بن المبارك -المتوفَّى سنة (١٨١هـ)- رحمهُ الله-:

هل بقي مَن ينصحُ؟!

(١) «المصدر السابق» (٢/ ٦٩٤).

فقال: «وهل تعرفُ مَن يقبلُ؟!»(١)...

... هذا في زمانه -قبل قُرون وقُرونٍ!-؛ فكيف في زماننا هذا؟!!

وما أجملَ وصيّةَ الإمامِ سفيانَ الثوري -المتوفَّى سنة (١٦١هـ) -رحمهُ الله- ليوسُفَ بنِ أَسْباط- لعلَّ ذوي النَّصَفَةِ (!) يُدركونها-؛ قال:

«إذا بَلَغَكَ عن رجُلٍ بالمشرقِ -صاحب سُنَّة-، وآخَر بالمغرب؛ فابعث إليهما بالسَّلام، وادْعُ لهما...

ما أقلَّ أهلَ السُّنَّة والجماعة!»(٢).

(١) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٩١).

(٢) «شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (٥٠) للاَلَكائي، و«حِلْيَة الأولياء» (٧/ ٣٤).

فكيف الشأنُ -بالله عليكم- بمن لا يُقيم وزناً لهذه الخقائق؟! ليكون جُلّ همّه -بعدُ- (التطبيق الحِزْبِيَ الظالمَ الجائرَ) لقاعدةٍ لم يُدرِكْ حقيقةَ معناها؛ يَسُوقُها -ويُسَوِّقُها!- بالباطل-، ناسِبها -بسُوءِ فِعْلِه وصَنيعه- زُوراً وبُهتاناً- إلى منهج السُّنَّة، وطريق أهل السُّنَّة -فيهم وعليهم! -قائلاً- غالباً بلسان الحالِ، وأحياناً بلسان المقال!!-:

«مَن لم يكن معنا؛ فهو ضِدّنا؛ ولا بُدَّ مِن إسقاطِه»(١)!!... وما ذلك كذلك إلا لأنّهم -غفر الله

(١) كما نعاه عليهم (!) الأخ الشيخ سُلطان العيد في رسالته «نصيحة الإخوان» (ص١) -جزاهُ اللهُ خيراً-.

قلتُ: فأهلُ الأحزاب يجعلون هذه (القاعدة) عامّةَ في كُلّ من خالفَهم -ولو كان أعْظَمَ داعٍ إلى السُّنَّةِ!!-!

بينما أهلُ السُّنَّة -وهُم أرحمُ الخلقِ بالخَلْقِ، وأعرفُهم=

=بالحق -يجعلونها فيمن ظهرت بدعتُه، وانكشفت حقيقتُه؛ مُعادِياً السُّنَّة وهَدْيَها، ومُنابِذاً عُلماءَها وأهلَها...

ولا يجعلون ذلك -بحالٍ- في (سلفيٍّ) اختار قولاً -ما- في مسألةٍ -ما- من مسائل (الاجتهاد) المُعْتَبَرة عند أهل العِلم -دون مسائل (الإجماع) المُقَرَّرَة عِندهم-.

وهذا ممّا (لا يجوزُ) أنْ يختلفَ فيه اثنان...

وعلى هذا التأصيل والتفصيل: (يجب) أنْ يُحملَ -لُزوماً- ما نُقِلَ عن بعضِ (آحادِ) السَّلَفِ -إنْ صحَّ- ممّا يُشْبِهُ هذا المعنى - ممّا كُنْتُ نقلتُه في كتابي «علم أصول البدع» (ص ٣٠٠ - نشر دار الراية/ سنة ١٤١٣هـ)-.

فمِن المُسْتَنْكَرِ -جدّاً- في المنهج السَّلَفِيِّ -أن «يَستَخدِمَ» مثلَ هذه الآثار «بعضُ النَّاسِ في جعلِ غيرِه [من أهلِ السُّنَّة] تَبَعاً له، ومُقَلِّداً لأقوالِه»!

... فهذا -هكذا- ليس مِن (الولاء والبراء) في شيء؛ بل هو «مِن الغُلُوِّ المذموم، والتعصُّب المَقيت» المُخالِف لدعوتِنا=

هُم- يَبْنُون سائرَ مواقِفِهم على ردود الأفعال! والإلزامات! والاحتمالات! والظُّنون! والتخرُّصات!!

-هداهُم الله-...

فأشبَهَ حالُهُمْ حالَ أولئك القوم(!) الذين ذكرهم -مُحَذِّراً- بَعْضُ أفاضلِ أهْلِ علْم عَصرنا -أعانَهُ الله-؛ بقوله:

«إنَّ مِن حماقتِهم:

أنّهم يسمعونَ كلامَ أهلِ العلم -على غير وجهه-!

ويفهمون غيرَ ما سمعوه -من غلطِه-!

ويكتُبون غيرَ ما فهموه -مغلوطاً-!

=السَّلَفِيَّةِ العِلميّةِ المُباركةِ!!

ولا أُطيل...

ويقرؤون غيرَ ما كتبوه -ممسوخاً-!

... فيُمْسَخُ كلامُ أهلِ العلمِ -مِن طريقهم- أربعَ مرّات كاملات»!!!

فأين هم -أولاء- هداهُم المولَى -سُبحانه- في مواقفهم مِن إخوانهم من أهل السُّنَّة -إذا زَلُّوا، أو أخطأوا- ممّا رواه البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (٨٣٣٦)، وهنّادٌ في «الزُّهد» (١٢٢٥)، وأبو نُعَيم في «حِلية الأولياء» (٢/ ٢٨٥) عن أبي قِلابة؛ قال:

«إذا بَلَغَكَ عن أخيك شيءٌ تكرهُهُ؛ فالتمِس له العُذْرَ جَهْدَكَ؛ فإنْ لم تجِدْ له عُذْراً؛ فقُل في نفسِك: لعلَّ لأخِي عُذراً لا أعلمُهُ!»!؟!

مَعَ لُزُومِ الاستعلامِ، وبذلِ النصيحة، والحِرص،

والقول الطيّب، والتواصي بالحقّ، والتواصي بالصَّبْر...

سامِحْ صديقَك إنْ زَلَّتْ به القدَمُ
فليس يَسْلَمُ إنسانٌ مِن الزَّلَلِ

... لا أنْ تقِفَ لَهُ بالمِرصاد؛ تنتظِرُ منهُ الهفوة، وتتصيّدُ له الزَّلّة!!

وإلّا؛ فلْيكُن الأمرُ -مَعَهُ- على وَفْقِ ما قيل:

وعاشِرْ بمعروفٍ وسامِحْ مَن اعتدى
وفارِقْ ولكنْ (بالّتي هي أحسنُ)

لا: (بالتي هي أخشنُ!)؛ إسقاطاً، وتبديعاً، وتضليلاً، وتنفيراً...

فواجبُ المسلم -الحقّ- على إخوانه المسلمين

-بالحق-: «إعانتهم على ما حَمَلوا القيام به، **وتنبيههم عند الغفلة، وسدُّ خلَّتِهم عند الهفوة**، وجمعُ الكلمةِ عليهم، وردُّ القلوب النافرة إليهم...»[1].

«**فإنَّ الهفوة والزَّلَل.. لا يَخلو منه أحدٌ**»[2].

لذا؛ فمن أجمل (القول): ما نُقِلَ عن فضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -وفقه الله-:

«**لا تُقَلِّدُونِي، ورُدُّوا عَلَيَّ خَطَئي، وانْصَحُونِي**».

دفعاً لتحرير العقول، وصَفْعاً للمُتَعَصِّبِ الجهول؛ فجزاه الله خيراً، وزاده فضلاً وبِرّاً.

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٣٨) لابن حجر.

وأصلُ الكلام للكلاباذي في «بحر الفوائد» (رقم:٦٧).

(٢) «تثبيت الإمامة» (رقم:١٥٩) لأبي نُعَيم.

... ذلكُم أنَّ مِن الناس -اليومَ- مَن يُخالفُ قولُهم فِعْلَهُم؛ وذلك على حَدِّ ما قيل:

يقولونَ أقوالاً ولا يُثْبِتُونَها

وإنْ قيلَ هاتُوا حَقِّقُوا لمْ يُحَقِّقُوا!!

ومنه ما قيل:

وأكثرُ مَن تَلْقَى يَسُرُّكَ قولُهُ

ولكنْ قليلاً مَن يسرُّكَ فِعْلُهُ!

فالله المستعانُ...

ويُشبه هذا -**تأصيلاً سلفيًّا مُباركاً**-: ما رواه الإمامُ ابنُ أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٩٢):

«سأل رجلٌ أحمدَ بن حنبلٍ، فقال: أكْتُبُ كُتُبَ الرَّأْيِ؟ قال: لا تفعلْ، **عليك بالآثار والحديث**، فقال

له السائل: إنّ عبد الله بن المبارك قد كتبها؟ فقال له أحمد:

ابنُ المُبارك لم ينزِلْ مِن السَّماء، إنَّما أُمِرْنَا أن نأخُذَ **العِلْمَ مِن فوق**».

وما أجملَ ما كتبه العلّامةُ الشيخُ سُليمان بن سَحْمان -رحمهُ الله- في «**الدُّرر السَّنِيَّة في الأجوبة النجدية**» (٨/ ٤٩٠) -لبعض إخوانه- **تصحيحاً لِـمَا أَخْطَأَ به في بعضِ ما كَتَبَهُ**-:

«وتذكَّرْ: أنِّي إنْ رأيتُ في كلامِك **عثرةً، أو هفوةً**؛ فـ«**المؤمنُ مرآة أخيه**»[1].

فاعلمْ -وفَّقكَ اللهُ لِـمَا يُحبُّه ويَرضاه-: أنَّهُ وقع

(١) «السلسلة الصحيحة» (٩٢٦).

في كلامِك الذي كتبتَ ... بعضُ **الهفوةِ والعثرةِ** -غفلةً منك-.

ولمْ يَكُنْ ذلك الخطأُ منك على بالٍ، ولمْ تقصِدْ ذلك المعنى على عَمْدٍ واعتقادٍ، ولكنْ لمْ تُحْسِنِ التعبيرَ...».

فأينَ هذا الصنفُ أينَ؟!!

فكيف الشأنُ -والحالةُ هذه- فيمَن خالفَ ذلك كُلَّهُ -قافِزاً فوقَ التواريخ، مُتجاوِزاً الأعراف!- مُتغافِلاً -أو غافِلاً!- عن قولِ الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ ؟؟!!

ومثلُهُ: قولُ نبيِّه الأمين -صلى الله عليه وسلم-: «**حُسْنُ العهد من الإيمان**»[1]..

(١) «السلسلة الصحيحة» (٢١٦).

وقد قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٨٥):

«ولا يَسُوغُ الذمُّ والعقوبةُ **بالشُّبُهاتِ**، ولا يَسُوغُ جعلُ الشيءِ حقّاً أو باطلاً -أو صواباً أو خطأً- **بالشُّبهاتِ**».

... فكيف **بتقويلِه** ما لمْ يقُلْهُ، ولا تَلَفَّظَ به ولا فاه؟! **والتثبيتِ عليه** بما نفاه، **وإلزامِه** بما لم يُلزِمْهُ به خالقُهُ ومولاه؟!

وأُكَرِّرُ -ثَمَّةَ- ما قالهُ والدُنا وأستاذُنا(١) العلاّمةُ

(١) وبعضُ (الشَّبَبَةِ!) يضربون في **الحديد البارِد** -مُتجاوِزين **العقلَ، والزَّمنَ، والشواهدَ، والشُّهُودَ**- (مُشكِّكين!) بالباطلِ **المَكشُوفِ** -تسديداً لحساباتٍ خاسِرة!- في **تَلْمَذَتِنا لشيخِنا، ومشيخَتِه لنا** -رحمهُ اللهُ-!

ولا أرَى من صَدَرَ مِنهُ هذا النفيُ الجائرُ -**(صغيراً)** كان=

الإمامُ الشيخُ محمد ناصر الدين الألبانيُّ -رحمهُ اللهُ-تعالى- **مُشتكِياً حالَ (بعضِ) أهلِ زمانِه!**-:

(... إنَّني في بعضِ الأحيانِ قد يبدُرُ منّي -أثناءَ حديثي-: عباراتٌ في أشخاص، أو كلماتٌ في أعيانٍ -أو هيئات-؛ ما قلتُها إلا غَيْرَةً على الدِّين، واهتماماً بأحكامِه؛ **لا تحريضاً على أحد، ولا إثارةً لأحقادٍ**(١)).

=أو **(كبيراً)** -ولو من بابِ حُسنِ الظنِّ به!- إلّا مُتراجعاً عن نفيِه -إذا راقبَ ربَّه، وسَكَنَ غضبُه، وهدأتْ نفسُه-.

واللهُ الهادي..

(١) وقال شيخُنا -رحمهُ اللهُ- في بعض «مجالسِه»:

«... نحنُ الذين **نظنُّ أنّنا نتّئِدُ في إصدار الأحكام**: قد يصدُرُ منّا شيءٌ!

وما فكّرنا أنّه سيفهمُ الناسُ منّا غيرَ ما نُريدُ!!

فكُلُّ إنسانٍ مُعَرَّضٌ للسَّهْوِ في التعبيرِ عمّا يستقرُّ في قلبِه، وفي داخِلِ نفسِه».

وليس هذا غريباً من أمثالنا -**نحنُ الخَلَف والمحاطين بظُلُماتٍ مِن الفِتنِ**-، فقد صدرَ نحوُها -أو مِثلُها-، أو ما هو أقسى منها- مِن الرسولِ -صلى الله عليه وسلم-، أو بعضِ الصحابةِ، مثل قول أحدِهم للرسول -صلى الله عليه وسلم-: ما شاء اللهُ وشئتَ يا رسولَ الله! فقال له -صلى الله عليه وسلم-: «**أجَعَلْتَنِي لله نِدًّا؟!**»[1]، وقوله -صلى الله عليه وسلم- لذلك الخطيب الذي قال: مَن يُطِعِ اللهَ ورسولَهُ فقد رَشَدَ، ومَن يَعْصِهِما فقد غَوَى! فقال له -صلى الله عليه وسلم-: «**بئسَ خطيبُ القومِ أنتَ**»[2]...

... فمثلُ هذه الكلماتِ لا يجوزُ أنْ يُبنى عليها اتهامٌ لقائليها.

(١) «السلسلة الصحيحة» (١٣٩).

(٢) رواهُ مسلم (٨٧٠) عن عَدِيِّ بنِ حاتِمٍ.

ولكنَّا قد ابتُلينا في العصر الحاضرِ بأناسٍ **يتتبَّعون العثراتِ والمتشابهاتِ، ويُعْرِضُون عن المحكَمات الواضحات** -المؤكَّدات لما قُلنا-؛ **بقصد إيقاع الفتنة بين الإخوة المؤمنين، أو بينهم وبين بعضِ أولياء الأُمور!**

ولذلك؛ فقد رأينا أن نُعدِّلَ بعضَ الكلماتِ التي تبيَّن لنا -بعد دراسةٍ-... أنَّها مِن ذاك القَبيل، **وأنَّ الأَوْلى عدمُ النُّطْقِ**[1] بها.

ثم لِيَمُتِ المُفْسِدونَ في الأرضِ غيظاً؛ أولئك الذين قال اللهُ في حقِّ أمثالهم: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾.

وقالَ نبيُّنا -عليه السلام-: «**يا معشرَ مَن آمَنَ بلسانِه ولم يدخُلِ الإيمانُ قلبَه! لا تغتابوا المسلمين، ولا**

(١) ومَن يسلمُ مِن هذا -بل ممَّا هو أكثرُ منه-؟!

تَتَبَّعُوا عوراتِهم؛ فإنَّه مَن تتبَّعَ عورةَ أخيهِ المسلم تتبَّعَ اللهُ عورتَه، ومَن تتبَّعَ اللهُ عورتَه، فضحَه اللهُ ولو في جوفِ بيتِه»(١)...)(٢).

صديقيَ مِرآةٌ أُميطُ بها الأذى
وعَضْبُ حُسامٍ إن مُنِعْتُ حُقوقي

(١) «غاية المرام» (٤٢٠) -لشيخنا الإمام-.

(٢) مُقدِّمة «مجموع فتاويه» (١/ ٥ -تحت الطَّبع) -بإملائه-.

وقد وفَّقني اللهُ -سبحانَهُ- أنْ أكُونَ أوَّلَ مَن نَقَلَ هذه الكلمةَ عن شيخِنا -رحمهُ اللهُ- من (إملائه)- في مقدِّمةِ «فتاويه» -في رسالتي «**إنها سلفيَّة العقيدة والمنهج**» -قبل عشر سنوات-.

مع أنَّ كتابَ «الفتاوى» لم يُطبعْ -إلى هذه الساعة-!!

ونَقَلَها عنّي غيري دون أيِّ إشارةٍ!!

وإنْ ضاق أمري أو ألَمَّتْ مُلِمَّةٌ
لَجأتُ إليه دون كُلِّ شقيقِ

فأين -اليومَ- هذه المعاني السامية **الرائعة**؟!

إنَّها «**الأخلاق الضائعة**»(١)!!

... و(قد) لا يخلو مِن فُقدان هذه (الأخلاق)، وضياعِه: (**كبيرٌ**) أو صغير، (**جليلٌ**) أو حقير...

فواغوثاه...

ولا حول ولا قوَّة إلا بالله...

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

(١) وفي رسالتي «**يا دُعاة السَّلَفِيَّة.. مشكلتُنا أخلاقيَّة**» بيانٌ أوسعُ...

وإنّي لأختِمُ هذه (المقدمة) -الوجيزةَ- بما ذَكَرَهُ فضيلةُ الشيخ **ربيع بن هادي** -وفّقَهُ الله- في بعض (أجوبتِه) تحذيراً مِن «**الإرهاب الفِكري**»؛ المتعلّق بـ:

«كتاب يقولُ كلمةَ الحقِّ، ويَصْدَعُ بالحقّ[1]: فتُثارُ حولَهُ الضجّة، والتحذير، والترهيب، **والإرهاب الفكري**؛ فنعوذُ بالله!!

هذا يدلُّ على أنَّ الأُمَّةَ -إلا مَن سلَّمَ اللهُ- **انحدَرَتْ إلى حضيض الحضيض**؛ معناه: أنّها **لا تُريد الحقّ!** معناهُ أنها تعبُدُ[2] الأشخاص -فقط-!

---

(١) وإنّي لأرجو ربّي -تعالى- أن يكون كتابي هذا -وشرحُه: «**منهج السلف الصالح..**»- على هذا الوصفِ والصِّفَةِ، وعلى هذا السَّمْتِ والسِّمَةِ...

(٢) لا ينبغي أنْ يذهبَ **غُلُوُّ** البعضِ **وطَيْشُهُ** إلى المُؤاخذةِ بهذا التعبير! ثمّ أن يَبْنِيَ عليه (!) حُكْمَ التكفير! =

ما هُم أصحابَ مبادئ، **ولا أصحابَ مناهج سليمة**؛ أسلموا عقولَهم للشيطان».

فالأساسُ -**بين عُقلاءِ النَّاس**-: الحُجّةُ بالحُجّةِ، والدليلُ بالدليل، والبُرهان بالبُرهان...

أمّا التهارُشُ، والتَّناوُشُ: فيقدِرُ عليه كُلُّ أحدٍ!!

فإذا كان ذلك في **إطار أهل السُّنَّة** -والعاملين بها، والداعين إليها-؛ فأَوْلَى وأَوْلَى:

قال سماحةُ أستاذنا الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمهُ اللهُ- في «مجموع فتاويه ومقالاتِه» (٢٧/ ١٩):

= ... **فهذا إسقاطٌ خطير**...

والأصلُ الكبير: **حملُ الكلامِ (بين أهلِ السُّنَّةِ) -بغير تَحْسير!-؛ على حُسْنِ الظَّنِّ -بحُسنِ التقدير-**.

«فالواجبُ على الداعي إلى اللهِ: أن يُرغِّبَ الناسَ في العلم -في حضورِ دعوة علماء أهل السُّنَّةِ-، ويدعوهم إلى القَبول منهم.

ويحْذَرَ التَّنْفِيرَ مِن أهل العِلم المعروفين بالعقيدةِ الصحيحة، والدعوة إلى الله -عز وجل-.

وكُلٌّ واحدٍ له أخطاءٌ، ما أحدٌ يَسْلَمُ...

فالواجبُ: أنْ يُنَبَّهَ على أخطائِه بالأُسلوبِ الحَسَنِ، ولكنْ: لا يُنَفَّر منه -وهو مِن أهل السُّنَّة-، بل يُوَجَّهُ إلى الخير، ويُعلَّمُ الخير، ويُنصح بالرِّفْقِ في دعوته إلى الله -عَزَّ وجَلَّ-، ويُنَبَّهُ على خطئِه، ويُدعى الناسُ إلى أن يَطْلُبُوا منهُ العلمَ، ويتفقَّهوا -ما دام مِن أهل السُّنَّة والجماعة-.

فالخطأُ لا يوجبُ التنفيرَ منه، ولكنْ: يُنَبَّهُ على الخطأ الذي وقع منه.

فكلُّ إنسانٍ له أخطاءٌ، ولكنَّ الاعتبار بما غلب عليه، وبما عُرِفَ عنهُ من العقيدةِ الطيِّبَةِ...

فالواجبُ -على عُلماءِ السُّنَّةِ-: التعاونُ على البِرِّ والتَّقوى، والتَّناسي عمَّا قد يَقَعُ مِن زَلَّةٍ وهَفْوَةٍ.

مَن ذا الذي يَسْلَمُ؟!

المُهِمُّ أنْ تكونَ الدعوةُ سَلَفِيَّةً على طريق الصَّحابةِ -رضيَ اللهُ عنهُم وأرضاهُم-، واتِّباعِهِم بإحسانٍ...

فالدَّاعي إلى الله، والعالمُ المُوجِّهُ للخيرِ إذا أخطأ: فله أجرُ الاجتهاد، وإذا أصاب: له أجرانِ[1] -ما دام على الطريقةِ السَّلَفِيَّةِ -طريقةِ أهل السُّنَّةِ- ما دام مُوحِّداً قاصداً الخيرَ-...

---

(١) كما في «صحيح البخاريّ» (٩٧)، و«صحيح مسلم» (١٥٤) عن أبي هريرة.

وأوصيكم بالتعاون...، والرِّفْق بالدَّعْوَةِ، **وحُسنِ الظَّنِّ بإخوانِكم أهلِ السُّنَّةِ**، وعَدَمِ نشْرِ ما يُشَوِّهُ سُمْعَتَهُمْ مِن أغلاطِ[1].

بل عالِجُوها بالطُّرُقِ القَيِّمَةِ -بالمحادثةِ بينِكم، بالاتصال الهاتفيِّ، بالزِّيارة، بالمُكاتبةِ الطَّيِّبَةِ-...

حتى **تزولَ الوحشةُ**، وحتى **يتَّضِحَ الحقُّ**، وحتى **يزولَ الخطأُ**، والهدفُ هو طاعةُ الله ورسولِه...».

... لا الانتصارُ، والغَلَبَةُ، والظَّفَرُ!!

فيا أيُّها المسلمون الصادقون، ويا أيُّها السَّلَفِيُّونَ الواثقون:

---

(١) أين هذه التوجيهات العزيزات ممّا نُعايشُهُ -ونُعانيه- من انفِلات! وبلايا وطامّات؟!

«**احذروا سماسرةَ الأعداءِ؛ الذين يُلْقُونَ بين المسلمين بُذورَ العداوةِ والشِّقاقِ**»[1].

... فلو خُلِّيَ أيُّ خلافٍ -بين العُلماءِ -وبَيْنَ مَن دونَهم مِن الرَّعاع!-: لَسَهُلَ الأمرُ، وهانَ الخَطْبُ، وخَنَسَتِ الفِتَنُ...

ولكنْ؛ «**نعوذُ بالله مِن الهوى والفَظاظة**»[2].

قلتُ:

وما أجملَ -آخِراً- ما قالهُ الإمامُ ابنُ قُتَيْبَة في كتابه «**إصلاح الغَلَط..**» (ص٤٩):

---

(١) «الرياض الناضرة» (ص٥٧) للعلّامة السعدي -رحمهُ الله-.

(٢) «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٤٠) -للإمام الحافظ شمسِ الدِّين الذَّهبيِّ -رحمهُ الله-.

«.. وقد كُنّا -زمانًا- نعتذرُ مِن الجهلِ! فقد صِرنا -الآنَ- **نحتاجُ إلى الاعتذار من العِلمِ!!**

وكُنّا نُؤمِّلُ شُكرَ النّاسِ بالتَّنبيه والدِّلالةِ؛ **فصِرْنا نرضَى بالسَّلامةِ!**

وليس هذا بعجيبٍ مع **انقلابِ الأحوال**، ولا يُنكَرُ مع **تغيُّرِ الزَّمان...**».

«فالمؤمنُ **إذا امتُحِن**: صَبرَ واتَّعظَ واستغفر، **ولم يتشاغل بذمِّ مَن انتقَمَ منهُ**[1]-؛ فالله

---

(١) فهذه أخلاقُ السَّلَف، وسُلوكيّاتُ السَّلَف؛ الذين هُم **قُدوَتُنا، ورمزُ دعوتِنا** -رحمهُم اللهُ -تعالى-:

.. وها هُوَ الإمامُ المُبجَّلُ **أحمدُ بنُ حنبل** -رحمهُ الله- كما في «السِّيَر» (١١/ ٣١٧)- يَسألُ بعضَ تلاميذِه: =

حكَمٌ مُقسِطٌ[1].

ثُمَّ: يَحمدُ اللهَ على سلامةِ دينِه..»[2].

= مِن أين أقبلتُم؟ قالوا: مِن مجلس أبي كُرَيب، فقال: **اكتُبوا عنه؛ فإنّهُ شيخٌ صالحٌ**. فقالوا: إنّهُ يطعنُ عليك!! قال:

فأيُّ شيءٍ حيلتي؟! شيخٌ صالحٌ قد بُلِيَ بي»!!!

قلتُ:

فلم يَجعل -رحمهُ الله- الطَّعنَ به **طعنًا في الدِّين**! أو سببًا **لإسقاطِ** الطّاعنِ به (!) مِن قائمة الصادقين! أو **إخراجِه** مِن إطارِ **السَّلَفيِّين**! أو **تبديعِه وتضليلِه** -بالجزم واليقين!-!!

.. **تلك هي الروحُ الإسلاميّةُ الحقّةُ الصادقةُ..**

هَضْمٌ للنَّفسِ، وتقديمٌ للمصلحة -ولو خالفت الهوى-!

... **فأين الهُدى؟!**

(١) وثبتَ نحوُ هذا المعنى عن **الصَّحابيِّ الجليلِ** مُعاذ بن جبل: رواهُ أبو داود (٤٦١١)، وعبد الرزاق (٢٠٧٥٠)، والبيهقي في «شُعب الإيمان» (٨٩٩٤) بسندٍ صحيح.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١/ ٨١) -للإمام الذَّهبيِّ-.

... «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ؛ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ؛ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»[1].

فلعلَّ كتابي هذا يكونُ فاتحاً لِبابِ هُدى، ونافياً لِبابِ رَدى... ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾.

ولْيَعْلَم الجميعُ -مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ-: «أنّنا -ولله الحمدُ- **لا نَقْبَلُ خطأَ أيِّ عالم**[2]، لا أحمدَ بنِ حنبل، ولا ابنِ تيميَّةَ، ولا ابنِ عبدِ الوهَّاب[3]...

(١) رواهُ مسلم (٧٧٠) عن عائشة -رضي اللهُ عنها-.

(٢) مع احترامِنا، وتقديرِنا، وإكبارِنا.

(٣) فضلاً عمَّن بعدَهم -مِمَّن دُونَهُم- **على تفاوُتِ مراتِبِهم**-؛ كابنِ باز، والألبانيِّ، والوادِعيِّ، والفَوْزان، والمَدْخلِي، و... و... -حَفِظَ اللهُ أحياءَهُم، ورَحِمَ أمواتَهُم-...

ونَقِفُ مِن أخطائِهم -مهما عَلَتْ منازِلُهم- موقفَ السَّلَفِ منها، ولسنا **بَبْغَاوَات**، ولا رُبِّينا -والحمدُ لله- على **البَبْغَاوِيَّة، والتَّقليدِ الأعمى، والتعصُّبِ الأَهْوَج**»[1].

... وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين..

وكَتَب

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبيّ الأثريّ
ضُحى يوم الاثنين/ ١٣-شوال/ ١٤٢٩هـ
عمّان - الأُرْدُن/ مَدِينة طارِق - حَيّ الشَّهِيد
e-mail: ali.athary@yahoo.com

(١) «إزهاق أباطيل..» (ص١١-١٢) لفضيلةِ الشيخِ ربيع بنِ هادي المدخَلِي -وفَّقَهُ اللهُ-.

بسم الله الرحمن الرحيم

بـدايــة «النصيــحة»

الحَمْدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله، وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومَن اتَّبَع هُداه.

أمَّا بعدُ:

فَإِنَّ أَهَمَّ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ وَيُفْهَمَ -فِي بَابِ (النَّقْدِ)، وَ(الجَرْحِ)- **بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الحَدِيث، وَدُعاةِ مَنْهَجِ السَّلَفِ** -فِيمَا بَيْنَهُم- ابْتِداءً- الإِجابَةُ عَنْ سُؤَال:

(١)

هل يُشترط على الجارح بيانُ أسباب الجرح؟

وَالجَوابُ أَنْ يُقال:

١- مِن الباطلِ قولُ القائل: «لا يُشْتَرَطُ هذا بالنسبة لأسبابِ الجَرْحِ؛ إذ بيانُ أسبابِ الجَرْحِ والتَّعديلِ في عِلْمِ الرِّوايَةِ!

وليس في كلامِ المُخَالِفِينَ في مناهِجِهم، وفي سُلوكِيَّاتِهِمْ»!!

فَإِذَا وُجِدَ أشخاصٌ مُعَيَّنون مَشْهُورُون عند النَّاسِ

بالسَّلَفِيَّةِ، والدَّعْوَةِ إليها، وفيهم عُلَماءُ -في نظَرِ النَّاسِ-؛ **فَلاَ يَجُوزُ إِخْراجُهُم مِنَ السَّلَفِيَّةِ -بِسُهُولَةٍ-!**

وَهَذَا الإِخْرَاجُ جَرْحٌ شَدِيدٌ فيهِم؛ يَحْتَاجُ إلى أدِلَّةٍ.

فإذا لَمْ يُؤْتَ بالأدِلَّةِ وأسبابِ هذا الجَرْحِ رَأى النَّاسُ أنَّ هذا ظُلْمٌ لهم، وَتَعَدٍّ عَلَيْهِم، وَطَعْنٌ في دِينِهِم بغيرِ وجهِ حَقٍّ؛ فصارَ المُتَكَلِّمُ فيهِم مُتَّهَماً عند النَّاسِ؛ فيحتاجُ إلى اسْتِبْراءِ دينِهِ وعِرْضِهِ.

وَأَقُولُ لَكَ -أيُّها الجارِحُ-:

إنْ لَمْ تفعلْ -**مُبَيِّناً بالحُجَّةِ والبَيِّنَةِ والدَّلِيلِ**- طَعَنَ فيكَ النَّاسُ -ولَنْ تَرْضَى أنتَ -ولا غيرُكَ- بهذا الطَّعْنِ-؛ **فتقومُ الفتنةُ، ويحصُلُ الاختلافُ بين السَّلَفِيِّينَ، وتَكْثُرُ الطُّعُونُ المتبادَلَةُ!**

ولا يُحْسَمُ ذلكَ إلا بِذِكْرِ الأسبابِ (**المُقْنِعَةِ**) بهذا الإخراجِ مِنَ السَّلَفِيَّةِ.

وقد تُطالَبُ -أنت نفسُكَ- بذِكْرِ الأسبابِ -إنْ جرحَكَ أحدٌ، أو أخرجَكَ من السَّلَفِيَّةِ-!

٢- ومِن هذا -أيضاً- أنْ يُقالَ: إذا تعارضَ جَرْحٌ مُبْهَمٌ، وتعديلٌ: فالرَّاجِحُ -ولا بُدَّ- تفسيرُ هذا الجَرْحِ المُبْهَمِ.

وَلاَ شَكَّ أَنَّ الاشْتِهارَ بالدِّينِ والسُّنَّةِ والسَّلَفِيَّةِ والدعوةِ لها أقْوى مِن التعديلِ الصادرِ مِنْ عالِمٍ أو عالِمَيْنِ.

والكلامُ في المُخالِفِينَ -وفي مناهِجِهِم وسُلوكيّاتِهِم- من أهَمِّ ما يدخُلُ في بابِ الجَرْحِ؛ لأنَّ هناكَ تلازُماً بين الأشخاصِ ومناهجِهِم؛ **فالَّذي يَطْعَنُ في منهجِ الشخصِ يَطْعَنُ فيه.**

ولذا؛ ترى السَّلفَ يُبيِّنُونَ -بالأدلَّةِ- ضلالَ أهْلِ البِدَعِ، وفسادَ مناهجِهم.

ولَهُمْ في ذلك المؤلَّفاتُ التي لا تُحْصَى -وسيأتي ذِكْرُ بعضِها-.

وأرى أنَّهُ لا مَناصَ مِن ذِكْرِ بعضِ كلماتٍ لأهلِ العِلْمِ في اشْتِراطِ تفسيرِ الجَرْحِ المُبْهَمِ، ورَدِّ بَعْضِ أنواعِ الجَرْحِ ، فأقولُ:

رَجَّحَ ابنُ الصَّلاحِ أنَّ التَّعديلَ مقبولٌ مِنْ غيرِ ذِكْرِ سَبَبِه.

وأنَّ الجَرْحَ لا يُقبَلُ إلاَّ مُفَسَّراً مُبَيَّنَ السَّبَبِ؛ **لأنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فيما يَجْرَحُ وما لا يَجْرَحُ.**

ونَقَلَ عنِ الخطيبِ أنَّ هذا مذهبُ أئِمَّةِ الحديثِ ونُقَّادِهِ -مِثْلِ البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ- وغيرِهما-.

وَلِذَلك؛ احْتَجَّ البُخَارِيُّ بِجماعةٍ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ الجَرْحُ لَهُمْ -كعِكْرِمَةَ -مَوْلَى ابنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما- وَذَكَرَ آخَرِينَ-.

ثُمَّ قالَ: واحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِسُوَيْدِ بنِ سَعِيد، وجماعةٍ -اشْتَهَرَ الطَّعْنُ فيهم-.

وهكذا فَعَلَ أَبو داود السِّجِسْتَانِيُّ.

وذَلِكَ دَالٌّ على أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الجَرْحَ لا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا فُسِّرَ سَبَبُهُ.

ومَذَاهِبُ النُّقَّادِ للرِّجالِ غامضةٌ ومختلفَةٌ.

وَذُكِرَ عَنْ شُعْبَةَ -رَحِمَهُ اللهُ- أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَ فُلانٍ؟ فَقَالَ: رَأَيْتُهُ يَرْكُضُ عَلَى بِرْذَوْنٍ، فَتَرَكْتُ حَدِيثَهُ.

مَعَ أَنَّ شُعْبَةَ إِمَامٌ فِي الحَدِيثِ وَنَقْدِ الرِّجَالِ؛ لَكِنَّ

نَقْدَهُ -هُنَا- لَيْسَ بِصَوَابٍ؛ لأَنَّ مِثْلَ هَذَا **لا يُعَدُّ مِنْ أَسْبَابِ الجَرْحِ المُسْقِطَةِ للعَدَالَةِ**.

وذُكِرَتْ قِصَّةٌ عَنْ مُسْلِم بن إِبْرَاهِيمَ، وأَنَّهُ جَرَحَ صالحاً المُرِّيَّ بِمَا لا يُعَدُّ مِن أَسْبَابِ الجَرْحِ -وَإِنْ كَانَ المُرِّيُّ قَد ضُعِّفَ بِغَيْرِ هَذَا السَّبَبِ-.

وَمِمَّا جُرِحَ بِهِ عِكْرِمَةُ: أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ الصُّفْرِيَّةِ الخَوَارِجِ.

وَقَد جَرَحَهُ بِذَلِكَ بَعْضُ الأَئِمَّةِ -**وَلَمْ يَقْبَلِ البُخَارِيُّ جَرْحَهُمْ؛ لِضَعْفِ حُجَّتِهِمْ**-.

قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمنِ المُعَلِّمِيُّ في مُقَدِّمَةِ «الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ» (صفحة:ج):

«**وَقَد كَانَ مِن أَكَابِرِ المُحَدِّثِين وَأَجَلِّهِمْ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي الرُّوَاةِ؛ فَلا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَلا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ**».

قَالَ الإِمَامُ عَلِيُّ بنُ المَدِينِيِّ -وَهُوَ مِن أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ-:

«أَبُو نُعَيْم وَعَفَّان صَدُوقَان. وَلا أَقْبَلُ كَلامَهُمَا فِي الرِّجَالِ؛ هَؤُلاءِ **لا يَدَعُونَ أَحَداً إِلَّا وَقَعُوا فِيهِ!**».

وَأَبُو نُعَيْم وَعَفَّان مِن الأَجِلَّةِ.

والكَلِمَةُ المَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ كَلامِهِمَا فِي الرِّجَالِ، وَمَعَ ذَلِكَ لا نَكَادُ نَجِدُ فِي كُتُبِ الفَنِّ نَقْلَ شَيْءٍ مِن كَلامِهِمَا!

وَلا فَرْقَ -فِي هَذَا التَّجْرِيحِ- بَيْنَ الجَرْحِ فِي العَدَالَةِ -بِالفِسْقِ أَو البِدْعَةِ- وَغَيْرِهَا-، وَبَيْنَ الجَرْحِ فِي الحِفْظِ والضَّبْطِ-؛ كَقَوْلِهِم: سَيِّءُ الحِفْظِ، أَو: كَثِيرُ الغَلَطِ، أَو: كَثِيرُ الغَفْلَةِ -وَنَحْوِ ذَلِكَ-.

قال ابن الجنيد الختلي: سمعت ابن معين يقول: «كان أبو نعيم إذا ذكر إنساناً، فقال: هو جيد -وأثنى عليه-؛ فهو شيعي! وإذا قال: فلان كان مرجئاً؛ فاعلم أنه صاحب سنة!».

فهذا أبو نعيم -على فضله وجلالته، وثناء الإمام أحمد -وغيره- عليه-: لا يُقبل منه جرح ولا تعديل.

ومع أن جرحه -هنا- **في العقيدة**: فلم يقبله لا يحيى بن معين، ولا ابن المديني -ولا غيرهما-.

وكذلك عفان بن مسلم -رحمه الله- **على فضله، ودينه، وعلمه- لم يقبل أئمة النقد منه جرحاً ولا تعديلاً.**

ويشير كلام المعلمي إلى أن لهما نظراء.

ومن المستغرب -جدًا- قول من قال عن بيان

أسباب الجرح- بالنسبة للتبديع- أنه: ما يُشترط!- أي: عند معارضة التعديل للجرح، أو ما هو معروف من واقعه -سلفاً- أنه سلفي، وما يعتقده فيه الناس-!!

والمستغرب -أكثر- دعوى أن بيان أسباب الجرح خاص بعلم الرواية!

وهذا الرأي لا يقوله أئمة الجرح والتعديل- حسب علمي-.

فيُقال لهذا الصنف من الناقدين:

إن كنتم وقفتم هؤلاء الأئمة على تفرقة واضحة، أو تفرقة راجحة -لبعضهم- بالأدلة-؛ فأنا أستفيد، وأشكر لكم ذلك.

على أنني أخشى أن يترتب على هذا القول مفاسد كبيرة:

فلو جاء رجلٌ يُبدِّعُ **عالماً مشهوراً بالسَّلَفِيَّةِ** -مِثْل الألبانيِّ، أو ابنِ باز، أو السَّعْدِيِّ، أو المُعَلِّمي -**أو أيِّ سَلَفِيٍّ اشْتَهَرَ بالسَّلَفِيَّةِ مِن الأَحْياءِ**-؛ كالشَّيْخ الفَوْزان، والشَّيْخ زَيد بن هادي المدخلي، أو الشَّيْخ أحمد بن يحيى النَّجمي، أو الشَّيْخ محمَّد بن عبد الوهَّاب البنَّا...، فقيلَ لهذا الرَّجل: بيِّنْ أسباب تبديعِ هؤلاء، أو مَن بُدِّع منهم؟

فقال: لا يُشترَط -هنا- في باب التَّبديع بيانُ أسبابِ الجرح! ثمَّ أصرَّ على هذا التَّبديع، فهل يُسلِّمُ له النَّاسُ ذلك؟!

وهل نتصوَّرُ أن يَسلَمَ أحدٌ من السَّلفيِّين من هذا التَّبديع الَّذي سيترتَّبُ على قولهم هذا؟!

أرجو التَّدبُّرَ والتَّفكيرَ العميقَ في هذهِ الأمورِ، ثُمَّ

المُبادَرةَ بما يجبُ اتِّخاذُه تجاه هذه القاعدةِ الخطيرةِ؛ لأنَّها انتشرَتْ بين شبابٍ يُسقِطون غيرَهم، ثمَّ يُسقِطُ بعضُهم بعضاً!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(٢)

المُخالفة في الجرح والتعديل

وَمِمَّا وَقَعَ فيه المُتَشَدِّدُونَ -بِغَيْرِ حَقٍّ- اليَوْمَ-:

الإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يُخَالِفُ غَيْرَهُ -فِي بَابِ الجَرْحِ-؛ عَلَى اعْتِبارِ أَن يَجْرَح الجَارِحُ بِمَا لا يُعْتَبَرُ جَرْحاً عِنْدَ غَيْرِهِ!!

حَتَّى قَالَ قَائِلُهُم -دُونَ صَوَاب-، وَزَعَمَ زَاعِمُهُم -بِغَيْرِ حَقٍّ-:

أَعُوذُ بِاللهِ! هَذِهِ قَاعِدَةٌ ظالِمَةٌ، قَاعِدَةٌ ضَلَّلَتِ الأُمَّةَ!! هَذِهِ قَاعِدَةٌ ابْتَدَعُوهَا -هُمْ-!

فَأَقُولُ لِهَذا الزَّاعِمْ:

سَامَحَكَ اللهُ...

هَذِهِ قَاعِدَةُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَالحَدِيثِ، ولَيْسَتْ بِظَالِمَةٍ، بَلْ هِيَ مِن صَمِيمِ العَدْلِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الإِسْلامُ؛ لأَنَّ العَالِمَ قَد يُخْطِئُ فِي الجَرْحِ أَو فِي التَّعْدِيلِ، فَيُصَحِّحُ أَخُوهُ خَطَأَهُ -فِي هَذَا أَو هَذَا-.

وَقَد يَجْرَحُ العَالِمُ بِغَيْرِ جَارِحٍ؛ فَيَرُدُّ العُلَماءُ النُّقَّادُ جَرْحَهُ -إِنْصَافاً لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ هَذَا الجَرْحُ-.

وَقَدْ مَرَّتْ بِكَ بَعْضُ الأَمْثِلَةِ.

نَعَمْ؛ إِذَا كَانَ الجَارِحُ مِن العُلَماءِ الأُمَناءِ العَارِفِينَ بِأَسْبَابِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، والمُعْتَرِضُ جَاهِلاً أَو صَاحِبَ هَوىً؛ فَلا عِبْرَةَ بِاعْتِرَاضِهِ.

(٢)

بين الجرح والبدعة

وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَ (جَرْحِ الرُّوَاة)، أَوِ (التَّبْدِيع لِلأَشْخَاص)؛ وَالاكْتِفَاءُ بِالجَرْحِ المُجْمَل -فِي التَّبْدِيع-؛ فَنَقُول:

أَيُّ جَرْحٍ أَقْوَى مِنَ التَّبْدِيعِ؟!

وَلَوْ رَاجَعَ أَيُّ أَحَدٍ كُتُبَ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، أَوْ كُتُبَ الجَرْحِ الخَاصَّةَ بِالجَرْحِ؛ فَسَيَرَاهَا مُكْتَظَّةً بِجَرْحِ أَهْلِ البِدَعِ بِبِدَعِهِمْ.

وَمِنْهَا:

كِتَابُ «الضُّعَفَاء» لِلْبُخَارِيِّ، وَكِتَابُ «المَجْرُوحِين» لابْنِ حِبَّان، وَكِتَابُ «الكَامِل» لابْنِ عَدِيّ، وَكِتَابُ «أَحْوَال الرِّجَال» لِلْجُوزَجَانِيّ، و«الضُّعَفَاء» لابْنِ الجَوْزِيّ، و«تَهْذِيبُ الكَمَال» -وَفُرُوعُهُ- وَمِنْهَا: «تَهْذِيب التَّهْذِيب» لابْنِ حَجَر، و«التَّقْرِيب» -لَهُ-، وَكُتُبُ الذَّهَبِيّ: «المِيزَان»، وَ«الدِّيوَان»، وَ«المُغْنِي».

بَلْ عِلْمُ الجَرْحِ الشَّامِلُ لأَهْلِ البِدَعِ -وَغَيْرِهِم- هُوَ عِلْمٌ خَاصٌّ -كَمَا قَالَ ذَلِكَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ الله-.

وَانْظُرْ كَلَامَ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ الله- حَيْثُ قَالَ-:

«وَالمَقْصُودُ: أَنَّ العُلَمَاءَ -كُلَّهُمْ- مُتَّفِقُونَ أَنَّ

الكَذِبَ في الرَّافِضَةِ أَظْهَرُ مِنْهُ في سَائِرِ طَوَائِفِ أَهْلِ القِبْلَةِ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ كُتُبَ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ المُصَنَّفَةَ في أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ والنَّقَلَةِ، وَأَحْوَالِهِمْ - مِثْلَ كُتُبِ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ، وَعَلِيِّ بنِ المَدِينِيِّ، ويَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، والبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِي، وَالنَّسَائِيِّ، وَأَبِي حَاتِمِ ابنِ حِبَّانَ، وَأَبِي أَحْمَدَ ابنِ عَدِيٍّ، وَالدَّارَقُطْنِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ بنِ يَعْقُوبَ الجُوْزَجَانِيِّ السَّعْدِيِّ، ويَعْقُوبَ بنِ سُفْيَانَ الفَسَوِيِّ، وَأَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ صَالِحٍ العِجْلِيِّ، والعُقَيْلِيِّ، وَمُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمَّارٍ المَوْصِلِيِّ، وَالحَاكِمِ النَّيْسَابُورِيِّ، وَالحَافِظِ عَبْدِ الغَنِيِّ ابنِ سَعِيدٍ المِصْرِيِّ -وأَمْثَالِ هَؤُلاءِ الَّذِينَ هُمْ جَهَابِذَةٌ وَنُقَّادٌ، وأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِأَحْوَالِ الإِسْنَادِ-: رَأَى المَعْرُوفَ عِنْدَهُمْ بِالكَذِبِ -في الشِّيعَةِ- أَكْثَرَ مِنْهُمْ في جَمِيعِ الطَّوَائِفِ».

وَهَذَا أَبُو إِسْحَاقَ الجُوْزَجَانِيُّ يُصَدِّرُ كِتَابَهُ في الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ بِأَهْلِ البِدَعِ؛ فَقَدْ بَدَأَ بِالخَوَارِجِ -إِذْ كَانَتْ أَوَّلَ بِدْعَةٍ ظَهَرَتْ في الإِسْلامِ-، ثُمَّ ذَكَرَ تِسْعَةً مِن رُؤُوسِهِمْ.

ثُمَّ ثَنَّى بالسَّبَئِيَّةِ، ثُمَّ المُخْتَارِيَّةِ، والرَّافِضَةِ وَالشِّيعَةِ.

وَمِنْ عِبَارَاتِهِ -فِيهِم-: كَانَ فُلانٌ مُخْتَارِيًّا؛ وَ: كَانَ فُلانٌ غَالِياً مُفْرِطاً، وَ: كَانَ فُلانٌ صَاحِبَ رَايَةِ المُخْتَارِ، وَ: كَانَ فُلانٌ زَائِغاً، وَ: فُلانٌ كَذَّابٌ، و: كَذَّابٌ شَتَّامٌ.

وَكَذلِكَ ابْنُ حِبَّانَ صَدَّرَ كِتَابَهُ في «المَجْرُوحِينَ» بِبَيَانِ أَنْوَاعِ المَجْرُوحِينَ، وجَعَلَ في طَلِيعَتِهِم: الزَّنَادِقَةَ والرَّافِضَةَ.

فَكَيْفَ يُورِدُ هَؤُلاءِ الأَئِمَّةُ الرَّافِضَةَ -وَغَيْرَهم مِنْ

أَهْلِ البِدَعِ- في كُتُبِ الجَرْحِ إذا كَانَ (التَبْدِيعُ) لا يَدْخُلُ في بَابِ (الجَرْحِ)؟!!

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- مُبَيِّناً (فَائِدَةَ) الرِّوَايَةِ عَنْ ثِقَاتِ أَهْلِ البِدَعِ-:

«وَلَكِنَّ فَائِدَةَ ذِكْرِنَا كَثِيراً مِنَ الثِّقَاتِ الَّذِينَ فِيهِم أَدْنَى بِدْعَةٍ، أَو لَهُمْ أَوْهَامٌ يَسِيرَةٌ -في سَعَةِ عِلْمِهِمْ-: أَنَّ غَيْرَهُمْ أَرْجَحُ مِنْهُمْ وَأَوْثَقُ -إِذَا عَارَضَهُمْ وَخَالَفَهُمْ-.

فَزِنِ الأَشْيَاءَ بِالعَدْلِ والوَرَعِ».

يَعْنِي: أَنَّ الثِّقَةَ السُّنِّيَّ أَعْظَمُ وَزْناً وَأَرْجَحُ مِمَّنْ نَقَصَتْهُ البِدْعَةُ؛ لأَنَّهَا جَرْحَةٌ فِيهِ؛ فَتَرْجَحُ رِوَايَةُ الثِّقَةِ السُّنِّي عَلَى رِوَايَةِ الثِّقَةِ الَّذِي عِنْدَهُ بِدْعَةٌ.

وَهذَا مِن العَدْلِ الَّذِي شَرَعَهُ اللهُ.

وجَعَلَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الرُّوَاةَ عَلَى مَرَاتِبَ:

الأُولَى: الصَّحابَة.

والثَّانِيَة: مَن أُكِّدَ مَدْحُهُ بِـ(أفعل)؛ كَـ(أَوْثَق) النَّاسِ.

أَو تَكَرَّرَت الصِّفَةُ لَفْظاً؛ كَـ(ثِقَة ثِقَة)؛ أَو مَعْنىً؛ كَـ(ثِقَة حَافِظ).

والثَّالِثَة: مِن أُفْرِدَ بِصِفَةٍ؛ كَـ (ثِقَة)، أَو: (مُتْقِن)، أَو: (ثَبْت)، أَو: (عَدْل).

والرَّابِعَة: مَن قَصُرَ عَن الثَّالِثَة -قَلِيلاً-، وإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِـ: (صَدُوق)،أَو: (لا بَأْس بِه). أَو: (لَيْس بِهِ بَأْس).

والخَامِسَة: مَن قَصُرَ عَن الرَّابِعَة -قَلِيلاً-، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِـ: (صَدُوق سَيِّئ الحِفْظِ)، أَو: (صَدُوق يَهِمُ)، أَو: (لَهُ أَوْهَام)، أَو: (يُخْطِئ).

وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ مَنْ رُمِيَ بِنَوْعٍ مِنَ البِدْعَةِ؛ كالتَّشَيُّعِ، والقَدَرِ، والنَّصْبِ، والإِرْجَاءِ، والتَّجَهُّمِ -مَعَ بَيَانِ الدَّاعِيَةِ -وَغَيْرِه-».

فَتَرَاهُ جَعَلَ أَهْلَ البِدَعِ في المَرْتَبَةِ الخَامِسَةِ الَّتِي عُرِفت أهلُها مِن مُنْطَلَقِ تَقْدِيمِ السُّنِّيِّ عَلَى مَنْ تَلَبَّسَ بِبِدْعَةٍ.

لِذَا؛ تَرَاه يَقُول:

فُلَانٌ رُمِيَ بِالقَدَرِ.

فُلَان رُمِيَ بِالإِرْجَاءِ.

فُلَانٌ رُمِيَ بِالتَّشَيُّعِ.

- وَهُم كُثُرٌ فِي كِتَابِهِ-.

وَقَد عَلِمْتَ -أَيُّها الأَخُ المُوَفَّقُ- أَنَّ العُلَمَاءَ أَدْخَلُوا

أَهْلَ البِدَعِ الغَلِيظَةِ في كُتُبِ الجَرْحِ، ولَمْ يُعَارِضْهُمْ أَحَدٌ -أَيْضاً-؛ **فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ الكَلَامَ في أَهْلِ البِدَعِ لا يُسَمَّى: جَرْحاً؟!!!**

* * * * *

(٤)

الجرح والتعديل، وحفظُ الدين

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ عُلُومَ الحَدِيثِ -وَمِنْهَا: (الجَرْحُ والتَّعْدِيل)- مِن أَعْظَمِ **وَسَائِلِ** حِفْظِ الدِّينِ وَحِمَايَتِهِ؛ إِذْ فِيهِ بَيَانُ الثِّقَاتِ العُدُولِ الَّذِينَ أَهَّلَهُمُ اللهُ لِتَلَقِّي الدِّينِ، وَحِفْظِهِ، وَتَبْلِيغِهِ.

وَفِيهِ حِمَايَةٌ مِن دَسِّ الزَّنَادِقَةِ والمُلْحِدِين، وَغُلَاةِ المُبْتَدِعِين، وَمِنْ وَهْمِ الوَاهِمِين، وإِفْكِ الكَذَّابِين.

وكُتُبُ (السُّنَّةِ) -العَقَائِد- قَائِمَةٌ عَلَى مَنْهَجِ أَئِمَّةِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ.

والَّذِي لا يَسِيرُ عَلَى مَنْهَجِهِمْ في نَقْدِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ، وَنَقْدِ النِّحَلِ والآرَاءِ: لا يَخْرُجُ عَن حُكْمِ الظُّنُونِ والهَوَى.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ اللهُ- خِلَال كَلَامِهِ عَنِ الفِرَقِ، وَالحَدِيثِ عَنْهَا، وَتَحْرِيمِ القَوْلِ عَلَى اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ-:

«وَأَيْضاً؛ فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يُخْبِرُ عَن هَذِهِ الفِرَقِ بِحُكْمِ الظَّنِّ والهَوَى، فَيَجْعَلُ طَائِفَتَهُ، والمُنْتَسِبَةَ إِلَى مَتْبُوعِهِ -المُوَالِيَةَ لَهُ- هُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ! وَيَجْعَلُ مَن خَالَفَهَا أَهْلَ البِدَعِ!

وَهذَا ضَلَالٌ مُبِينٌ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الحَقِّ وَالسُّنَّةِ لا يَكُونُ مَتْبُوعُهُم إِلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ، الَّذِي لا ﴿**يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾؛ فَهُوَ الَّذِي **يَجِب تَصْدِيقُهُ** في **كُلِّ مَا (أَخْبَرَ)، وَطَاعَتُهُ في كُلِّ مَا أَمَرَ**.

وَلَيْسَت هَذِهِ المَنْزِلَةُ لِغَيْرِهِ مِن الأَئِمَّة؛ بَلْ كُلُّ أَحَد مِن النَّاس يُؤْخَذُ مِن قَوْلِهِ وَيُتْرَك...

ثُمَّ وَاصَلَ -رَحِمَهُ اللهُ- يَنْقُدُ التَّعَصُّبَ لِلأَشْخَاصِ، وَبَيَّنَ أَنَّ أَهْلَ الحَدِيثِ أَحَقُّ النَّاسِ بِأَن يَكُونُوا هُمُ الفِرْقَةَ النَّاجِيةَ؛ فَهُمْ:

«**الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مَتْبُوعٌ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ إِلَّا رَسُولَ** اللهِ ﷺ، وَهُم أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَقْوَالِه وَأَحْوَالِه، وأَعْظَمُهُمْ تَمْيِيزاً بَيْنَ صَحِيحِ سُنَّتِه، وَسَقِيمِهَا.

وَأَئِمَّتُهُم فُقَهَاءُ فِيهَا، وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِمَعَانِيهَا؛ اتِّبَاعاً لَهَا، وَتَصْدِيقاً وَعَمَلاً، وَحُبًّا وَمُوَالاَةً لِمَنْ وَالاَهَا، وَمُعَادَاةً لِمَنْ عَادَاهَا».

وَإِذِ الأَمْرُ كَذَلِك؛ فَإِنَّ مَن يَتَحَدَّثُ عَنِ الفِرَقِ

-عَلَى خِلاَفِ مَنْهَجِ أَهْلِ الحَدِيثِ -فِي الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ- لا بُدَّ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِحُكْمِ الظَّنِّ والهَوَى؛ لأَنَّهُ لا مَنْهَجَ لَدَيْهِ يُثْبِتُ بِهِ مَا يُدِينُ به هَذِهِ الفِرْقَةَ أو تِلْكَ، ويَنْفِي عَنْهَا مَا لَيْسَ مِن مَذْهَبِهَا.

فَقَد يَكُونُ فِي أَهْلِ الكَلامِ مَن يُؤَلِّفُ المَقَالاَتِ فِي الفِرَقِ والنِّحَلِ، وَلَيْسَ لَدَيْهِ مَعْرِفَةٌ وَلا مَنْهَجٌ يُثْبِتُ وَيَنْفِي عَلَى أَسَاسِه، فَيَتَكَلَّمُ عَن تِلْكَ الفِرَقِ بِغَيْرِ عِلْمٍ -بَلْ بِاتِّبَاعِ الظَّنِّ والهَوَى-، وَاللهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

وَلا يَتَكَلَّمُ بِحَقٍّ وَعَدْلٍ وإِنْصَافٍ مَن لَمْ يَأْخُذْ بِمَنْهَجِ أَهْلِ الحَدِيثِ فِي الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ؛ الَّذِي بِهِ يُبَيَّنُ الصَّحِيحُ مِن السَّقِيمِ مِن حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَيُمَيَّزُ

به بَيْنَ الصَّحيح مِن السَّقيم فِيما يُنْسَبُ إِلَى الفِرَقِ وَأَهْلِ النِّحَلِ.

فالَّذي يَتكلَّمُ في أهل البِدع، ويَتكلَّمُ في المَنْهج، ويتكلَّمُ في العَقيدة -وهُوَ لا تُقْبلُ رِوايَتُهُ- لا يكُون إماماً عالماً، ولَيسَ أمامَهُ إلَّا التَّقليد؛ فيَقُول: قالَ فُلان! وقالَ فُلان! بِغيرِ عِلم-!

مِثْلُ مَن يُقلِّدُ في الفِقْه مَذْهباً، ويَتعَصَّبُ لَهُ، ويَنْقُلُ أحْكاماً عن هذا المَذْهب -وفيهِ ما يُقْبلُ وما يُردُّ-، وهُوَ لا يُميِّزُ بَيْنَ المَقْبُولِ والمَرْدُودِ!!

فلا هَذا المُقلِّدُ في الفِقْهِ -ولا ذاكَ المُقلِّدُ في العَقِيدَةِ- يَصْلُحُ لِلنَّقْدِ، والجَرْحِ والتَّعْديل، والتَّبْديع والتَّضْلِيل!

والأسْلَمُ لَهُ أن يُقلِّدَ أَهلَ الحديث، لأنَّ عقائدَهُم مَبْنيَّةٌ عَلَى التَّمْييز بَيْنَ الصَّحيح والسَّقيم؛ ذَلِكَ التَّمْييزُ الَّذي اسْتَمَدُّوهُ مِن مَنْهج الجَرْح والتَّعْديل.

إذَنْ؛ قاعِدَة أنَّهُ: (لا بُدَّ من بيان أَسْبابِ الجَرْحِ عِنْدَ تَعارُضِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ): قاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ.

وَهِيَ مِن قَواعِدِ أَهْلِ السُّنَّة -دُونَ رَيْبٍ-، ويَجِبُ تَطْبيقُها حِينَ يُبَدَّعُ مُسْلِمٌ اشْتَهَرَ بالسَّلَفِيَّةِ! أو يُفَسَّقُ! أو يُرْمَى بِالكُفْرِ! أو الجَاسُوسِيَّةِ والعَمالَةِ!

أرأيْتَ لَوْ جاءَ عالِمٌ -أو مُتَعالِمٌ- يَرْمِي شَيْخاً سَلَفِيًّا بِالبِدْعَةِ أو الفِسْقِ -أو...إلخ-؛ أتَقْبلُ مِنْهُ هَذا، أو تُسلِّمُ لَهُ بِه، وَلا تُطالِبُهُ بِبَيانِ سَبَبِ هَذا التَّبْديع أو التَّفْسيقِ، وإقامَةِ الحُجَّةِ والبُرْهانِ عَلى دَعْواه؟!!

فَكَلاَمُنا مُتَعَلِّقٌ فِيما إذا جُرِحَ شَخْصٌ اشْتَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّهُ سَلَفِيٌّ -وَهُوَ يَدَّعِيها- ولَيْسَ إنْساناً اشْتَهَرَ -مَثَلاً- بالرَّفْض، أو التَّصَوُّف، أو القُبُورِيَّة، أو الحِزْبِيَّة.

لَوْ جِئْتَ -يا أَخِي- إلى (تَلامِيذِ) أيِّ عالِمٍ مِن عُلَماء السُّنَّة -مِثْل: ابْن بَاز، أو الألْبانِيّ، أو ابْن عُثَيْمِين، أو

الفَوْزَان -وَأَقْدَمْتَ عَلَى الطَّعْنِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُم- مِمَّن يُعْتَقَدُ فِيهِمْ أَنَّهُمْ مِن أَهْلِ السُّنَّةِ السَّلَفِيِّين، ويُعْتَقَدُ أَنَّهُمْ يُحَارِبُونَ البِدَع وأَهْلَهَا، وَبَدَّعْتَ وَاحِداً مِن (تَلامِيذِهِ)؛ أَتُسَلِّمُ لَكَ هَذِهِ القَاعِدَةُ الَّتِي تُفَرِّقُ بِهَا بَيْنَ الكَلَامِ فِي بَابِ الرِّوَايَةِ، والكَلَامِ فِي بَابِ التَّبْدِيعِ؟!!

وَهَلْ يُوَافِقُكَ أَحَدٌ مِنْ هَؤلاءِ العُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ قَاعِدَةَ (بَيَانِ أَسْبَابِ الجَرْحِ عِنْدَ تَعَارُضِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ -أَو عِنْدَ الحَاجَةِ إِلَى بَيَانِ الأَسْبَابِ-) قَاعِدَةٌ بَاطِلَةٌ؟!

وَهَلْ يُوَافِقُكَ أَحَدٌ مِنْهُم عَلَى أَنَّ مَن قَالَ بِهَذِهِ القَاعِدَةِ قَد أَضَلَّ النَّاسَ بِهَا؟!!

ثُمَّ؛ إِذَا كَانَ البَحْثُ فِي (اشْتِرَاطِ بَيَانِ أَسْبَابِ الجَرْحِ) -نَظَرِيًّا-؛ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنِ البَحْثِ فِي وَاقِعٍ -مَا- أَقْرَبَ مَا يَكُونُ فِتْنَةً مُشْتَعِلَةً، كَثُرَ فِيهَا الجِدَالُ،

والقِيلُ والقَالُ، والتَّبْدِيعُ والتَّضْلِيلُ -مِن أَطْرَافِ كُلِّ طَرَفٍ يَدَّعِي أَنَّهُ مِن أَهْلِ السُّنَّةِ-.

وَعَلَى ضَوْءِ ذَا؛ فَإِنَّ القَوْلَ الحَقَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ:

إِذَا وَقَعَ مِن طَرَفٍ -أَو مِن أَطرافٍ- -وَبِخَاصَّةٍ أَهْلِ السُّنَّةِ- تَبْدِيعٌ أَو تَضْلِيلٌ؛ فلا بُدَّ مِن بَيَانِ أَسْبَابِ هَذَا التَّبْدِيعِ بَيَاناً شَافِياً تَقُومُ بِهِ الحُجَّةُ، وَيُقْطَعُ بِهِ دَابِرُ الفِتْنَةِ، وَيَظْهَرُ لِلنَّاسِ أَنَّ أَحْكَامَ الطَّرَفِ المُبَدِّعِ قَامَتْ عَلَى عِلْمٍ وَحُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ -فِي الطَّرَفِ المُبَدَّعِ-.

ثُمَّ أَقُولُ لَكَ -أَيُّهَا الجَارِحُ-:

أَلا تَرَى أَنَّ مَن يُخَاصِمُونَكَ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ -حَقًّا-، والسَّلَفِيُّونَ -صِدْقاً-، وَأَنَّكَ عَلَى بَاطِلٍ، وَأَنَّكَ ظَالِمٌ وَحَاقِدٌ وَحَاسِدٌ -وَلَهُمْ صَوْلَاتٌ وَجَوْلَاتٌ -هُنَا وَهُنَاكَ-؟!!

فَلَوْ بَدَّعُوكَ -وَمَنْ مَعَكَ- وَضَلَّلُوكُمْ، وَطَعَنُوا فِيكُمْ بِمَا يَشَاؤُونَ، فَاسْتَنْكَرَ النَّاسُ مِنْهُمْ ذَلِكَ، وطَالَبُوهُمْ بِبَيَانِ أَسْبَابِ هَذَا التَّبْدِيعِ والتَّضْلِيلِ، والطَّعْنِ؟ فَأَجَابُوهُمْ بِأَنَّهُمْ: لا يَلْزَمُهُمْ بَيَانُ الأَسْبَابِ!!!

فَهَلْ تَقْبَلُ ذَلِكَ -بِدَعْوَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ (الجَرْحِ) وَ(التَّبْدِيع)- الَّذِي تُؤَكِّدُهُ، وتُضَلِّلُ مَنْ لا يَقُولُ بِهِ؟!!

بَلْ تَرَى -وَلِلأَسَفِ الشَّدِيد- أَنَّ مَنْ يَقُولُ بِاشْتِرَاطِ بَيَانِ الأَسْبَابِ قَد أَضَلُّوا العَالَمَ!!

وَخُلاصَةُ القَوْلِ -فِي مَوْضُوعِ (الجَرْحِ)-؛ أَنَّهُ:

لا بُدَّ مِن تَفْسِيرِ الجَرْحِ المُجْمَلِ -كَمَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ النَّقْدِ، وَالجَرْحِ والتَّعْدِيلِ-، وَلا سِيَّمَا فِي هَذَا الوَقْتِ الَّذِي كَثُرَتْ فِيهِ الفِتَنُ، والإِشَاعَاتُ، والقِيلُ

والقَالُ، وَكَثُرَتْ فِيهِ التَّعَصُّبَاتُ!-وَلا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الجَرْحُ فِيمَن اشْتَهَرَ بِالسَّلَفِيَّةِ-.

وَمِنْ بَابِ «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُم حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»؛ فَإِنِّي أُوصِي كُلَّ أَخٍ فِي اللَّهِ -تَعَالَى- بِالرُّجُوعِ إِلَى الصَّوَابِ -فِي هَذِهِ المَسَائِلِ- إِلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي التَّفْصِيلِ والبَيَانِ -فِي نَقْدِ أَهْلِ البِدَعِ وَأَهْلِ الأَخْطَاءِ-؛ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خَطَأُ **المُجْتَهِدِينَ**، وتَسْتَبِينَ سَبِيلُ **المُبْتَدِعِين** والمُجْرِمِين.

ثُمَّ إِنِّي أَقُولُ:

إِنَّ إِصْدَارَ الأَحْكَامِ عَلَى أَشْخَاصٍ يَنْتَمُونَ إِلَى المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ -وَأَصْوَاتُهُمْ تُدَوِّي بِأَنَّهُمْ هُمُ السَّلَفِيُّونَ- بِدُونِ بَيَانِ أَسْبَابٍ، وَبِدُونِ حُجَجٍ وَبَرَاهِينَ-: قَدْ سَبَّبَ أَضْرَاراً عَظِيمَةً، وَفُرْقَةً كَبِيرَةً فِي (كُلِّ) البُلْدَانِ.

فيَجِبُ إطْفَاءُ هَذِهِ الفِتَنِ؛ **بإبْرازِ الحُجَجِ والبَرَاهِين** الَّتِي تُبَيِّنُ للنَّاس، وَ(**تُقْنِعُهُم**) بأحقِّيَّةِ تِلْكَ الأَحْكَام وَصَوَابِهَا، أَو الاعْتِذَارِ عَن هَذِهِ الأَحْكَامِ.

ألا تَرَى -أيُّها الجارِحُ- أنَّ عُلَمَاءَ السَّلَفِ قَد أَقَامُوا الحُجَجَ والبَرَاهِينَ عَلَى ضَلَالِ الفِرَقِ -مِن رَوَافِضَ وَجَهْمِيَّةٍ، وَمُعْتَزِلَةٍ وَخَوَارِجَ، وَقَدَرِيَّةٍ وَمُرْجِئَةٍ -وَغَيْرِهم-.

ولَمْ يَكْتَفُوا -رَحِمَهُم الله- بإصْدَارِ الأَحْكَامِ عَلَى الطَّوَائِفِ وَالأَفْرَادِ بِدُونِ إقَامَةِ الحُجَجِ والبَرَاهِين الكَافِيَة و(**المُقْنِعَة**).

بَلْ أَلَّفُوا المُؤَلَّفَاتِ الكَثِيرَةَ الوَاسِعَةَ في بَيَانِ الحَقِّ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّة والجَمَاعَةِ، وبَيَانِ الضَّلَالِ الَّذِي عَلَيْهِ تِلْكَ الفِرَقُ وَالأَفْرَادُ.

فانْظُرْ إِلَى «رَدِّ» الإِمَامِ أَحْمَد عَلَى الجَهْمِيَّةِ، وَ«رَدِّ» عُثْمَان بن سَعِيد الدَّارِمِيِّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ، و«الرَّدِّ عَلَى بِشْرٍ المَرِيسِيِّ»، و«كِتَابِ السُّنَّةِ» لعَبْدِ الله بن أَحْمَد، و«السُّنَّةِ» لِلْخَلَّالِ، و«الشَّرِيعَةِ» لِلْآجُرِّيِّ، و«الإِبَانَتَيْنِ» لابْنِ بَطَّةَ، و«شَرْحِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلَّالَكَائِيِّ، و«الحُجَّةِ» لِلْأَصْبَهَانِيِّ -وَغَيْرِهَا مِنَ المُؤَلَّفَاتِ الكَثِيرَةِ-.

وانْظُر إِلَى مُؤَلَّفَاتِ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ؛ كـ«المِنْهَاج» -في الرَّدِّ عَلَى الرَّوَافِضِ-، و«دَرْءِ تَعَارُضِ العَقْلِ والنَّقْلِ» -في الرَّدِّ عَلَى الأَشَاعِرَة-، و«نَقْضِ التَّأْسِيس» -في الرَّدِّ عَلَى الرَّازِي- في الدَّرَجَةِ الأُولَى-، و«الرَّدِّ عَلَى البَكْرِيِّ»، و«الرَّدِّ عَلَى الإِخْنَائِيِّ»، وكتاب «الفَتَاوَى الكُبْرَى».

وانْظُر «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» -لَهُ-.

وَكم رَدَّ -رَحِمَهُ الله- عَلَى الصُّوفِيَّةِ -وَلا سِيَّما ابْنَ عَرَبِيٍّ وَابْنَ سَبْعِينَ والتِّلْمِسَانِيِّ -رُدُوداً مُفَصَّلَةً مُبَيَّنَةً، قَائِمَةً عَلَى الحُجَجِ والبَرَاهِينِ!

وَكَذلِكَ كُتُب ابْنِ القَيِّم؛ كـ«الصَّوَاعِقِ المُرْسَلَةِ عَلَى الجَهْمِيَّةِ والمُعَطِّلَةِ»، و«شِفَاءِ العَلِيلِ فِي القَضَاءِ وَالقَدَرِ والحكمةِ والتَّعْلِيل»...

وانْظُرْ إِلَى رُدُودِ أَئِمَّةِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ مُنْذُ قَامَتْ دَعْوَةُ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ -رَحِمَهُ الله-، وَيَكْفِيكَ -مِنْهَا- «الدُّرَرُ السَّنِيَّة».

أَتُرَى -سَدَّدَكَ الله- لَوْ كَانَ نَقْدُهُمْ ضَعِيفاً، واحْتِجَاجُهُمْ هَزِيلاً -وَحَاشَاهُم مِن ذَلِكَ-، أَو اكْتَفَوْا بِإِصْدَارِ الأَحْكَامِ- فَقَالُوا: الطَّائِفَةُ الفُلَانِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ ضَالَّةٌ! وَ: فُلانٌ جَهْمِيٌّ! وَ: فُلانٌ صُوفِيٌّ قُبُورِيٌّ!

وَ: فُلانٌ مِنْ أَهْلِ وِحْدَةِ الوُجُودِ والحُلُولِ! و: الرَّوَافِضُ أَهْلُ ضَلَالٍ وَغُلُوٍّ، ويُكَفِّرُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ! و: القَدَرِيَّةُ والمُعْتَزِلَةُ مِن الفِرَقِ الضَّالَّة! - أَو كَانَ نَقْدُهُمْ ضَعِيفاً-:

فَإِذَا طُولِبُوا بِالحُجَجِ والبَرَاهِينِ؛ وبَيَانِ أَسْبَابِ تَضْلِيلِ هَذِهِ الفِرَقِ؛ قَالُوا: مَا يَلْزَمُنَا ذَلِكَ! بَلْ هَذِهِ قَاعِدَةٌ ضَالَّةٌ تُضِلُّ الأُمَّةَ!!

أَتُرَى؛ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ؛ أَكَانُوا قد قَامُوا بِنَصْرِ السُّنَّةِ، وَقَمْعِ الضَّلَالِ والإِلْحَادِ والبِدَعِ؟!

الجَوَابُ: لا، وَأَلْفُ لا.

وَالوَاجِبُ الحَتْمُ عَلَى مَن يَنْتَقِدُ المُشْتَهِرِينَ بِالسُّنَّةِ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى حُجَجٍ أَقْوَى وَأَوْضَح.

فَعَلَى مَن يَتَصَدَّى لِنَقْدِ البِدَعِ وَأَهْلِهَا أَنْ يَسْلُكَ طَرِيقَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَسْلُكَ مَسْلَكَ السَّلَفِ الصَّالِحِ **-فِي الدِّقَّةِ فِي النَّقْدِ، وَالجَرْحِ، وَفِي إِقَامَةِ الحُجَجِ وَالبَرَاهِينِ-**؛ لِبَيَانِ مَا عَلَيْهِ هُوَ مِن حَقٍّ، وَمَا عَلَيْهِ مَن يَنْتَقِدُهُمْ -مِن الفِرَقِ والأَحْزَابِ وَالأَفْرَادِ والمُخْطِئِينَ-.

وَفَهْمُ هَذِهِ المَسَائِلِ الدَّقِيقَةِ أَعْظَمُ بَابٍ لِتَصْحِيحِ فُهُومِ الشَّبَابِ السَّلَفِيِّ -الَّذِينَ فَرَّقَهُمُ الاخْتِلَافُ، والقِيلُ والقَالُ-.

وَمِنْ أَسْبَابِ هَذَا الاخْتِلافِ -أَيْضاً-: عَدَمُ الانْضِبَاطِ الدَّقِيقِ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ -مِن بَعْضِ النَّاسِ-؛ **إِمَّا بِتَشَدُّدٍ زَائِدٍ، وَإِمَّا بِتَسَاهُلٍ ضَارٍّ**.

وَدِينُ اللهِ الَّذِي ارْتَضَاهُ؛ هُوَ: **الوَسَطُ بَيْنَ الإِفْرَاطِ**

والتَّفْرِيطِ، وَهُوَ الَّذِي الْتَزَمَهُ سَلَفُنَا الصَّالِحُ، وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِمْ مِن أَئِمَّةِ الإِسْلامِ وَأَعْلَامِ السُّنَّةِ -رَحِمَهُمُ اللهُ -تَعَالَى-.

وَيَجِبُ عَلَيْنَا -جَمِيعاً- الْتِزَامُهُ، والعَضُّ عَلَيْهِ بِالنَّوَاجِذِ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(ن)

طبقات أئمة الجرح والتعديل

تَقْسِيمُ أَئِمَّةِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ إِلَى: **مُتَشَدِّدِينَ، وَمُتَوَسِّطِينَ، وَمُتَسَاهِلِينَ**: أَمْرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَأَصْلٌ مُهِمٌّ مِنْ أُصُولِهِم..

وَفِي تأْصِيلِ هَذا بَيَانٌ عِلْمِيٌّ دقيقٌ:

١- عِنْدَ اخْتِلَافِهِمْ في الجَرْحِ -سَوَاءٌ كَانَ الجَرْحُ بالتَّبْدِيعِ- أو غَيْرِه- **يُوزَنُ اخْتِلَافُهُم بِمِيزَانِ العَدْلِ**:

فَمَن كَانَ مِنْهُمْ مَعَهُ **الحُجَّةُ والبُرْهَانُ** أُخِذَ بِقَوْلِهِ -سَوَاءٌ كَانَ مُتَشَدِّداً، أَو مُتَوَسِّطاً، أَو مُتَسَاهِلاً-.

٢- لا يَصِحُّ القَوْلُ بِأَنَّهُ يُصَارُ إِلَى قَوْلِ المُتَشَدِّدِ- مُطْلَقاً- لأَنَّهُ مُتَشَدِّدٌ؛ فَيُقَدَّمُ قَوْلُهُ لأَجْلِ شِدَّتِه!!

فَهَذَا أَمْرٌ لا يُعْرَفُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ -حَسَبَ عِلْمِي-، بَلْ هُوَ أَمْرٌ **يَتَعَارَضُ مَعَ العَدْلِ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْض، وَيَتَعَارَضُ مَعَ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ**.

وَمَا إِخَالُ الصَّوَابَ يَأْتِي -غَالِباً- إِلَّا مَعَ **المُتَوَسِّطِينَ**؛ لِأَنَّهُم يَنْطَلِقُونَ مِن الأَنَاةِ الَّتِي يُحِبُّهَا اللهُ، وَمِنَ الرِّفْقِ الَّذِي يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ -«**إن الله رفيقٌ يحبُّ الرفقَ في الأمرِ كُلِّه**»-.

وَالمُتَشَدِّدُونَ قَدْ يَفْقِدُونَ هَذِهِ الصِّفَاتِ -أَو بَعْضَهَا-!

وَلِهَذَا؛ نَشَأَتْ مَشَاكِلُ عَنِ الشِّدَّةِ؛ مِثْلُ: مُشْكِلَةِ الغُلُوِّ، والخُرُوجِ، والتَّكْفِيرِ، والتَّبْدِيعِ -بِغَيْرِ حُجَجٍ وَلا

بَـرَاهِينَ-، وَمُخَالَفَـاتِ العُلَـمَاءِ -بَـلْ والطَّعْـنِ فِـيهِمْ، وَمُحَاوَلَةِ إِسْقَاطِهِمْ -كَمَا جَرَى سَابِقاً- وَيَجْرِي الآنَ- فِي بُلْدَانِ المُسْلِمِينَ.

وَهذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ.

٣- نَعَمْ؛ أَهْلُ البِدَعِ يَصِفُونَ أَهْـلَ السُّنَّةِ بِالشِّدَّةِ؛ لِيُنَفِّرُوا النَّاسَ عَنِ الحَقِّ!

وَمَعَ ذَلِكَ: يُوجَدُ فِي عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ مَنْ وُصِفَ بِالشِّدَّةِ؛ وَصَفَهُمْ بِذلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ، لا أَهْلُ البِدَعِ.

وَهُـم قِلَّـةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلآلافِ مِـنْ أَئِمَّـةِ الحَـدِيثِ وَالفِقْهِ؛ الَّذِينَ يَتَّصِفُونَ بِالاعْتِدَالِ وَالتَّوَسُّطِ وَالرِّفْقِ؛ الأَمْرِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ حَيْثُ كَانَ رَحِيماً رَفِيقاً ﷺ-، وَهُوَ القَائِلُ: «**إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لا يُعْطِي عَلَى العُنْفِ، وَمَا لا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ**».

ومن ذلك: قَوْلُهُ ﷺ -مِن حَدِيثِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-، قَالَ: «**إِنَّ الرِّفْقَ لا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلا يُنْزَعُ مِن شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ**».

عَلَى أَنَّ شِدَّةَ هَؤُلاءِ لَيْسَتْ هِيَ الشِّدَّةَ الَّتِي يَتَصَوَّرُهَا الجَهَلَةُ؛ إِذْ هَؤُلاءِ مَعْدُودُونَ فِي (**العُلَمَاءِ العُقَلاءِ**)، المُتَحَلِّينَ بِالأَخْلاقِ العَالِيَةِ.

وَكَانُوا يَسْتَخْدِمُونَ الشِّدَّةَ فِي مَوْضِعِهَا المُنَاسِبِ، وَلَيْسَتْ أَصْلاً فِي حَيَاتِهِمْ وَدَعْوَتِهِمْ، وَلَيْسَتْ شِدَّتُهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ -كَمَا يَفْعَلُهُ الآنَ بَعْضُ المُرَاهِقِينَ المَشْبُوهِينَ-.

وَكَانَ مِنْ أَقْوَمِ الدُّعَاةِ إِلَى اللهِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ:

الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- وَهُوَ مَشْهُورٌ بِذَلِكَ-، والشَّيْخُ عَبْدُ اللهِ القَرْعَاوِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ-؛ **فَلَقَدْ كَانَ حَكِيماً رَفِيقاً، لا يُوَاجِهُ النَّاسَ بِسُوءٍ وَلا فُحْشٍ.**

وَلَقَدْ انْتَشَرَتْ دَعْوَتُهُ **بِهَذِهِ الحِكْمَةِ** -مِنَ اليَمَنِ، إِلَى مَكَّةَ وَنَجْرَانَ- فِي زَمَنٍ قَصِيرٍ-.

وَقَضَى -بَعْدَ عَوْنِ اللهِ- **بِدَعْوَتِهِ الحَكِيمَةِ**- عَلَى كَثِيرٍ مِنْ مَظَاهِرِ الجَهْلِ وَالشِّرْكِ وَالبِدَعِ.

وَكَانَ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنِ الشِّدَّةِ وَالتَّنْفِيرِ.

وَكَانَ يُشْبِهُهُ فِي أَخْلَاقِهِ -**الحِلْمِ وَالحِكْمَةِ وَالأَنَاةِ وَالرِّفْقِ**-: تِلْمِيذُهُ النَّجِيبُ الشَّيْخُ حَافِظُ بْنُ أَحْمَدَ الحَكَمِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ-؛ فَقَدْ سَاعَدَ فِي نَشْرِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ شَيْخَهُ القَرْعَاوِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ-؛ **بِهَذِهِ الأَخْلَاقِ**، وَبِالعِلْمِ الَّذِي بَثَّهُ.

وَكَانَا لا يَسُبَّانِ، بَلْ وَلا يَهْجُرَانِ أَحَداً -حَسَبَ عِلْمِي-.

وَيَأْتِيهِمَا الجَاهِلُ وَالفَاسِقُ وَالزَّيْدِيُّ وَالصُّوفِيُّ؛ فَيَتَعَامَلَانِ مَعَهُمْ بِالعِلْمِ وَالحِلْمِ، وَالرِّفْقِ وَالحِكْمَةِ، وَهِيَ الأُمُورُ الَّتِي تَجْعَلُ هَذِهِ الأَصْنَافَ تَقْبَلُ الحَقَّ، وَتَعْتَنِقُ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ الخَالِصَةَ.

فَلْيَكُنْ مَنْهَجُ الرَّسُولِ الحَكِيمِ ﷺ نُصْبَ أَعْيُنِنَا: **«يَسِّرُوا وَلا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلا تُنَفِّرُوا»**.

وَكَذَلِكَ؛ لِيَكُنْ نُصْبَ أَعْيُنِنَا أَحَادِيثُ الرِّفْقِ، وَآيَاتُ وَأَحَادِيثُ الصَّبْرِ وَالحِلْمِ، وَالحِكْمَةِ وَالمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ، وَالعَفْوِ وَالصَّفْحِ.

وَهِيَ الأُمُورُ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُ اللهِ -تَعَالَى- فِي

رَسُولِهِ الكَرِيمِ -عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ-:

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

وَلْنَحْذَرْ مَا حَذَّرَ اللهُ رَسُولَهُ ﷺ مِنْهُ -مِنَ العُنْفِ والشِّدَّةِ والتَّنْفِيرِ-، وَلا نَجْعَلْ ذَلِكَ مَنْهَجاً.

وَقَد يَلْجَأُ العَاقِلُ الحَكِيمُ إِلَى الشِّدَّةِ المَشْرُوعَةِ إِذَا انْسَدَّتْ فِي وَجْهِهِ سُبُلُ الحِكْمَةِ والرِّفْقِ، وَسُبُلُ التَّيْسِيرِ؛ فَحِينَهَا يَسْتَعْمِلُ الشِّدَّةَ الَّتِي يَسْمَحُ بِهَا الشَّرْعُ الحَكِيمُ، وَلا يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ إِلَى مَا يُوقِعُهُ فِي الإِثْمِ؛ فَيَكُونُ حَكِيماً فِي هَذَا التَّصَرُّفِ -مَحْمُوداً عَلَيْهِ- عِنْدَ اللهِ وعِنْدَ العُقَلاءِ-.

وَلِكُلِّ شَيْءٍ مَوْضِعُهُ.

وَمَا أَوْسَعَ مَوَاضِعَ الرِّفْقِ وَالحِكْمَةِ والتَّيْسِيرِ! فَهِيَ الأَصْلُ فِي دَعْوَةِ الرُّسُلِ -عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ-.

وَإِنَّ الشِّدَّةَ -الَّتِي نَشَأَتْ هَذِهِ الأَيَّامَ- لَيْسَتْ مِن السَّلَفِيَّةِ فِي شَيْءٍ.

وَالدَّلِيلُ: أَنَّهَا صَارَتْ سِهَاماً مُسَدَّدَةً إِلَى نُحُورِ دُعَاةِ السُّنَّةِ -بِحَقٍّ-، وَيَسْعَى أَهْلُهَا إِلَى إِسْقَاطِ هَؤُلاءِ الدُّعَاةِ، وَإِبْعَادِهِمْ عَنْ سَاحَةِ الدَّعْوَةِ؛ بِحُجَّةِ أَنَّهُمْ مُمَيِّعُونَ!

وَهِيَ حُجَّةٌ إِبْلِيسِيَّةٌ كَاذِبَةٌ ظَالِمَةٌ!

فَصَارُوا -بِهَذَا الأُسْلُوبِ- أَكْبَرَ عَوْنٍ لِخُصُومِ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا، عَلَى السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا.

فَانْتَبِهْ لِلأَلاعِيبِ وَالمَكَايِدِ وَالدَّسَائِسِ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا خُصُومُ السُّنَّةِ -وَلا سِيَّمَا فِي هَذَا العَصْرِ-.

* * * * *

(١)

حكمُ التقليد

أمّا تعريفُهُ: فهو قبولُ قولِ الغيرِ بغيرِ حُجَّةٍ.

وهذا هو الَّذي يُنكِرُهُ الإسلامُ وعُلماؤُهُ على مُتعصِّبةِ العقائِدِ والمذاهِبِ؛ الَّذينَ يُقدِّمُونَ أقوالَ الرِّجالِ على نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ.

ويعلمُ كُلُّ مُتمسِّكٍ بالكِتابِ والسُّنَّةِ أنَّ اللهَ أوْجَبَ على النَّاسِ اتِّباعَ الأنبياءِ، واتِّباعَ مُحمَّدٍ ﷺ، واتِّباعَ ما جاءَ بِهِ مِن كِتابٍ وسُنَّةٍ -في نُصوصٍ كثيرةٍ مِن القُرآنِ والسُّنَّةِ-.

منها:

قولُهُ -تعالى-: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف:٣].

وقالَ -سُبحانَهُ-: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام:١٥٣].

وقالَ -تعالى-: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران:١٠٣].

فهذِهِ النُّصوصُ -كُلُّها- تُبطِلُ التَّقليدَ، وتُحرِّمُهُ.

وقالَ -تعالى- في ذمِّ المُقلِّدينَ-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۗ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة:١٧٠].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٣].

وَقد اسْتَدَلَّ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ والإِسْلَامِ بِهَذِهِ الآيَاتِ -وَنَظَائِرِهَا- **عَلَى تَحْرِيمِ التَّقْلِيدِ عَلَى مَن يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْهَمَ نُصُوصَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ** -سَوَاءٌ كَانَ مِن أَهْلِ الاجْتِهَادِ، أو من أهْلِ الاتِّبَاعِ-.

وَقَرَّرُوا أَنَّ التَّقْلِيدَ إِنَّمَا يَجُوزُ **لِلْعَاجِزِ** عَن إِدْرَاكِ الحَقِّ مِن الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّ التَّقْلِيدَ كَالمَيْتَةِ؛ أَصْلُهَا حَرَامٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ أَكْلُهَا.

وَلَقَدْ عَلِمَ كُلُّ ذِي نَظَر: أَنَّ أَئِمَّةَ الإِسْلَامِ حَرَّمُوا عَلَى النَّاسِ أَن يُقَلِّدُوهُمْ، وَأَنَّ مِنْهُمْ مَن يَقُولُ: لا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَن يَأْخُذَ بِقَوْلِي حَتَّى يَعْلَمَ مِن أَيْنَ أَخَذْتُ.

يَقُولُ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: «إِذَا خَالَفَ قَوْلِي قَوْلَ رَسُولِ الله ﷺ؛ فَاضْرِبُوا بِقَوْلِي عُرْضَ الحَائِطِ!».

وَيَقُولُ الإِمَامُ أَحْمَد: «لا تُقَلِّدْنِي، وَلا تُقَلِّدْ مَالِكاً، وَلا الأَوْزَاعِيَّ، وَخُذْ مِن حَيْثُ أَخَذُوا».

وَقَرَّرَ عُلَمَاؤُنَا -أَئِمَّةُ السُّنَّةِ- القَاعِدَةَ المَعْرُوفَةَ المَنْسُوبَةَ إِلَى الإِمَامِ مَالِكٍ: «**كُلٌّ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ؛ إِلَّا رَسُولَ الله** ﷺ».

وَقَالُوا: «إِذَا جَاءَ نَهْرُ الله بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِل».

كُلُّ ذَلِكَ -مِنْهُمْ- مُحَارَبَةً لِلتَّقْلِيدِ.

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَام ابْنُ تَيْمِيَّةَ -وَهُوَ يُجِيبُ عَن سُؤَالٍ وُجِّهَ إِلَيْهِ حَوْلَ التَّقْلِيدِ-:

«الحَمْدُ لله.

قَدْ ثَبَتَ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ والإِجْمَاعِ أَنَّ اللهَ -سُبْحَانَهُ

وتعالى- فَرَضَ عَلَى الخَلْقِ طَاعَتَهُ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ ﷺ، **ولَمْ يُوجِبْ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ طَاعَةَ أَحَدٍ بِعَيْنِهِ فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُ به وَيَنْهَى عَنْهُ؛ إِلَّا رَسُولَ الله ﷺ.**

حَتَّى كَانَ صِدِّيقُ الأُمَّةِ وَأَفْضَلُهَا -بَعْدَ نَبِيِّهَا- يَقُولُ: أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللهَ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللهَ؛ فَلا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ.

واتَّفَقُوا -كُلُّهُمْ- عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مَعْصُوماً فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ إِلَّا رَسُولَ الله ﷺ.

وَلِهَذَا؛ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ: كُلُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِن قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا رَسُولَ الله ﷺ.

وَهَؤُلَاءِ الأَئِمَّةُ الأَرْبَعَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- قَد نَهَوُا النَّاسَ عَن تَقْلِيدِهِمْ فِي كُلِّ مَا يَقُولُونَهُ.

وَذلِكَ هُوَ الوَاجِبُ عَلَيْهِمْ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هَذَا رَأْيِي، وَهذَا أَحْسَنُ مَا رَأَيْتُ؛ فَمَن جَاءَ بِرَأْيٍ خَيْرٍ مِنْهُ قَبِلْنَاهُ.

وَلِهَذَا؛ لَـمَّا اجْتَمَعَ أَفْضَلُ أَصْحَابِهِ -أَبُو يُوسُفَ- بِمَالِكٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةِ الصَّاعِ، وَصَدَقَةِ الخَضْرَوَاتِ، وَمَسْأَلَةِ الأَجْنَاسِ، فَأَخْبَرَهُ مَالِكٌ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ السُّنَّةُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: رَجَعْتُ إِلَى قَوْلِكَ يا أَبَا عَبْدِ الله، وَلَوْ رَأَى صَاحِبِي مَا رَأَيْتُ؛ لَرَجَعَ إِلَى قَوْلِكَ كَمَا رَجَعْتُ.

وَمَالِكٌ كَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُصِيبُ وَأُخْطِئُ، فَاعْرِضُوا قَوْلِي عَلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ -أو كَلَاماً هَذَا مَعْنَاهُ-.

والشَّافِعِيُّ كَانَ يَقُولُ: إِذَا صَحَّ الحَدِيثُ؛ فَاضْرِبُوا بِقَوْلِي الحَائِطَ، وَإِذَا رَأَيْتَ الحُجَّةَ مَوْضُوعَةً عَلَى الطَّرِيقِ؛ فَهِيَ قَوْلِي.

وَفي «مُختَصَرِ الْمُزَنيِّ» -لَـمَّا ذَكَـرَ أَنَّـهُ اخْتَـصَرَهُ مِـن مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ؛ لِـمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ مَذْهَبِهِ-، قَالَ: مَـعَ إِعْلَامِهِ نَهْيَهُ عَن تَقْلِيدِهِ، وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ مِن الْعُلَمَاءِ.

وَالإِمَامُ أَحْمَد كَانَ يَقُولُ: لا تُقَلِّدُونِي، وَلا تُقَلِّدُوا مَالِكاً، وَلا الشَّافِعِيَّ، وَلا الثَّوْرِيَّ، وَتَعَلَّمُوا كَمَا تَعَلَّمْنَا.

وَكَانَ يَقُولُ: مِن قِلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ أَنْ يُقَلِّدَ دِينَهُ الرِّجَالَ.

وَقَالَ: **لا تُقَلِّدْ دِينَكَ الرِّجَالَ؛ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا مِن أَنْ يَغْلَطُوا.**

وَقَد ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ» عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً؛ يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**».

وَلَازِمُ ذَلِكَ: أَنَّ مَن لَمْ يُفَقِّهْهُ اللهُ فِي الدِّينِ لَمْ يُرِدْ بِهِ خَيْراً، فَيَكُونُ التَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ فَرْضاً.

وَالتَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ: مَعْرِفَةُ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِأَدِلَّتِهَا السَّمْعِيَّةِ؛ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ: لَمْ يَكُنْ مُتَفَقِّهاً فِي الدِّينِ.

لَكِنْ؛ مِنَ النَّاسِ مَن قَد يَعْجِزُ عَنْ مَعْرِفَةِ الأَدِلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا يَعْجِزُ عَن مَعْرِفَتِهِ، لا كُلُّ مَا يَعْجِزُ عَنْهُ -مِن التَّفَقُّهِ-.

وَيَلْزَمُهُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا القَادِرُ عَلَى الاسْتِدْلالِ؛ فَقِيلَ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ -مُطْلَقاً-.

وَقِيلَ: يَجُوزُ -مُطْلَقاً-.

وَقِيلَ: يَجُوزُ عِنْدَ الحَاجَةِ -كَمَا إِذَا ضَاقَ الوَقْتُ عَن الاسْتِدْلالِ-.

وَهَذَا القَوْلُ أَعْدَلُ الأَقْوَالِ.

والاجْتِهَادُ لَيْسَ هُوَ أَمْراً وَاحِداً لا يَقْبَلُ التَّجَزُّؤَ والانْقِسَامَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ مُجْتَهِداً فِي فَنٍّ -أَو بَابٍ، أَو مَسْأَلَةٍ- دُونَ فَنٍّ وَبَابٍ وَمَسْأَلَةٍ.

وَكُلُّ أَحَدٍ فَاجْتِهَادُهُ بِحَسَبِ وُسْعِهِ».

وَكَمْ أَلَّفَ العُلَمَاءُ مِنَ المُؤَلَّفَاتِ فِي ذَمِّ التَّقْلِيدِ، وَحَذَّرُوا مِنْهُ، وَدَعَوُا النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ!

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ رِسَالاتِ الرُّسُلِ مَا جَاءَتْ إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ وَمُقْتَضَيَاتِهِ، وَجَاءَتْ بِهَدْمِ التَّقْلِيدِ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ مِنْ أُصُولِ الشِّرْكِ فِي أُمَمِ الضَّلالِ -كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ القُرْآنُ-.

والعُلَمَاءُ فِي دِينِنَا مَا يُتَّبَعُونَ إِلَّا إِذَا اسْتَنَدَتْ أَقْوَالُهُمْ إِلَى نُصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِذَا خَالَفَتْ أَقْوَالُهُم

النُّصُوصَ: وَجَبَ مُخَالَفَتُهَا وَرَدُّهَا، وَإِذَا فَقَدَتِ الأَدِلَّةَ لا يَلْزَمُ أَحَداً اتِّبَاعُهُمْ.

والعُلَمَاءُ -كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «**يُحْتَجُّ لَهُمْ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِمْ**».

نَعَمْ؛ النَّوَازِلُ العَظِيمَةُ لا يَنْهَضُ لِمُوَاجَهَتِهَا وإِصْدَارِ الفَتَاوَى فِيهَا إِلَّا العُلَمَاءُ الأَفْذَاذُ، **وَلَكِنَّ ذَلِكَ لا يَمْنَعُ غَيْرَهُمْ مِن طُلَّابِ العِلْمِ أَن يَعْرِفُوا حُجَجَهُمْ وَبَرَاهِينَهُمْ الَّتِي اسْتَنَدُوا إِلَيْهَا، وانْطَلَقُوا مِنْهَا -فِي فَتَاوَاهُم-.**

فَمَنْ رَكَّزَ فِي دَعْوَتِهِ عَلَى دَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى التَّقْلِيدِ -غَيْرَ مُسْتَثْنٍ إِلَّا الْمُجْتَهِدِينَ-: فَقَدْ نَسِيَ حَثَّ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ والصَّحَابَةِ وأَئِمَّةِ الهُدَى النَّاسَ عَلَى اتِّبَاعِ الحَقِّ، واتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، **وَأَنَّ العِصْمَةَ مِنَ الضَّلالِ**

والفِتَنِ إِنَّمَا هِيَ فِي اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لا في التَّقْلِيدِ:

قَالَ -تَعَالَى-: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه:١٢٣-١٢٦].

وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي -أَبَداً-: كِتَابَ الله، وَسُنَّتِي».

وَأَقْوالُ الأَئِمَّةِ فِي مُحَارَبَةِ التَّقْلِيدِ، وَحَثِّهِمْ عَلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ، تَزْخَرُ بِهَا الكُتُبُ.

وَلْيَنْظُرِ الدُّعاةُ إلى التَّقْلِيد -عَلَى الأَقَلِّ- مَا قَرَّرَهُ ابْنُ القَيِّمِ فِي كُتُبِهِ -وَمِنْهَا: «إِعْلام المُوَقِّعِين»-؛ حَيْثُ رَدَّ عَلَى دُعَاةِ التَّقْلِيدِ شُبُهَاتِهِمُ البَاطِلَةَ بِوَاحِدٍ وَثَمَانِينَ

وَجْهاً، كُلُّ وَجْه يَنْطَوِي عَلَى عَدَدٍ مِن الحُجَجِ الدَّامِغَةِ لِلْبَاطِلِ.

وَعَلَى ضَوْءِ مَا تَقَدَّم؛ فَإِنَّ قَوْلَ القَائِل: «الشَّرْعُ يُلْزِمُنِي أَنْ لاَ أُقَلِّدَ عَالِماً مِن العُلَماءِ -مَهْمَا كَانَتْ مَرْتَبَتُهُ-»: قَوْلٌ حَقٌّ...

وَمَنْ خَالَفَ هَذا التَّأْصِيلَ العِلْمِيَّ؛ فَقَدْ خَالَفَ الأَئِمَّةَ المُجْتَهِدِينَ، الَّذِينَ يَنْهَوْنَ النَّاسَ -غَيْرَ المُجْتَهِدِينَ- عَن تَقْلِيدِهِمْ أَشَدَّ النَّهْيِ، وَيَحُثُّونَهُمْ عَلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَشَدَّ الحَثِّ.

فَلَوْ كَانَ الأَئِمَّةُ يَرَوْنَ رَأْيَ هَذا الدَّاعِي إلى التَّقْلِيدِ؛ لَرَأَيْتَ الكُتُبَ تَزْخَرُ بِحَثِّ النَّاسِ عَلَى التَّقْلِيد.

وَلَكِنَّ الوَاقِعَ بِعَكْسِ ذَلِكَ -كَمَا يَرَاهُ البُصَرَاءُ-!

فَكَيْفَ إذَا كَانَ ذَاكَ الدَّاعِي إلَى التَّقْلِيد يَطْعَنُ فِي

المانع من التقليد أشدَّ الطَّعن؟!! كمِثْل قولِه -فيه-:

«واللهِ إنَّ هذا الشخصَ هُوَ مِن الدُّعاةِ على أبوابِ جهنَّمَ! كيفَ لا يكونُ من الدُّعاة على أبوابِ جهنَّم، وهُوَ يُؤصِّلُ للأُمَّةِ أُصولاً، ويُقعِّدُ لها قواعِدَ، ويُدافِعُ عنها، ويزْعُمُ أنَّها هي الحقُّ، ويدَّعي أنَّها هي الدِّين، وأنَّهُ يجبُ على غيْرِهِ أنْ يتَّبعَها!!

هذا هُوَ الضَّلالُ المُبينُ!

وعلَيْنا أنْ نحذَرَ من هذا الجاهلِ -وأمثالِ هذا الجاهِلِ- أنْ يُضِلَّنا عنْ سبيلِ ربِّنا»!!!

أقولُ:

... وكُلُّ هذا تحذيرٌ باطِلٌ، وقولٌ عنِ الحقِّ عاطِلٌ..

فكَيْفَ إذا كانَ المُحذَّرُ مِنْهُ مِن حمَلةِ العِلْمِ، ومِنَ الدُّعاةِ إلى المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ؟!

فكيف إذا كان ضِدَّ أهْلِ البِدَعِ والأحْزابِ -جميعِها- مِن إخْوانِيَّةٍ عالَمِيَّةٍ، والقُطْبِيِّينَ، والسُّرورِيِّينَ، والتَّكْفِيرِيِّينَ -وغَيْرِهِمْ-؟!!

وأمَّا كونُ هذا -أو ذاك- عِنْدَهُ بعْضُ الأخْطاءِ: فهذا يَسْتَدْعِي المُناصَحةَ الأخَوِيَّةَ؛ لا هذهِ الحَرْبَ الشَّديدَةَ التي شَنَّها علَيْهِ ذاكَ الدَّاعِي إلى التَّقْلِيد!! وهذا التَّضْلِيلَ والتَّجْهِيلَ؛ مِمَّا يكونُ سبباً في تفريقِ أهْلِ السُّنَّةِ، وتَشْتِيتِهِمْ.

مَعَ التَّنْبِيه -بعْدُ- إلَى أنَّ مرْتبةَ الاجتِهادِ -الَّتي يُقرِّرُها الفُقَهاءُ والأُصوليُّونَ- لا أعْرِفُ -الآنَ- عالِماً يدَّعيها! ومَعَ ذلِكَ: لا يُضيِّقونَ الخِناقَ علَى أنْفُسِهِم،

وَلا عَلَى الأَذْكِيَاءِ مِن طَلَبَةِ العِلْمِ، فَيَحُولُونَ بَيْنَهُمْ وبَيْنَ اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، والتَّفَقُّهِ في نُصُوصِهِمَا.

بَلْ يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، والاعْتِصَامِ بِهِمَا، وَيَرَوْنَ وُجُوبَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ -جَمِيعاً-، وَيُحَذِّرُونَهُمْ مِن مُخَالَفَتِهِمَا.

وأرجو أنَّ الجَارِحَ -إِذَا فَهِمَ هَذِهِ التَّنْبِيهَاتِ- يُدْرِكُ خُطُورَةَ أَسَالِيبِهِ، وَأَحْكَامِهِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَمُجَاوَزَتِهِ لِلْحَقِّ والعَدْلِ، وَيُدْرِكُ خُطُورَةَ مُجَارَاتِهِ لِلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي تَفْرِيقِ السَّلَفِيِّينَ، وَضَرْبِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ!

وَقَد تَحَقَّقَ لَهُمْ مَا يَسْعَوْنَ فِيهِ، وَيَصْبُونَ إِلَيْهِ...

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(٧)

حُكم من يختار عالماً يرجع إليه في قضية معينة

رَبَطَ اللهُ -تعالى- النَّاسَ -جَمِيعاً- بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَبِمَا جَاءَ بِهِ مِن كِتَابٍ وَسُنَّةٍ، وَأَمَرَ مَن لا يَفْقَهُ نُصُوصَهُمَا أَن يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِ الذِّكْرِ -أَي: العُلَمَاءِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ-، فَعَادَ الأَمْرُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا جَاءَ بِهِ.

فَهَلْ إِذَا اكْتَفَى شَخْصٌ -مَا- فِي مُلِمَّةٍ نَزَلَتْ بِهِ- بِعَالِمٍ وَاحِدٍ- فِي نَظَرِهِ- مِن بَيْنِ عَشَرَاتٍ- أَو مِئَاتٍ-

العُلَمَاءِ؛ يَثِقُ بِهِ، وَبِعِلْمِهِ وَدِينِهِ، وَإِدْرَاكِهِ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمُشْكِلَةِ الَّتِي نَزَلَتْ بِهِ وَبِغَيْرِهِ-: يَكُونُ قَدْ عَمِلَ بِمُقْتَضَى قَوْلِ اللهِ -تَعَالَى-: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ -بِاعْتِبَارِهِ رَضِيَ بِالرُّجُوعِ إِلَى مَن يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مِن أَهْلِ العِلْمِ-؟!

فَإِنْ قَالَ الجَارِحُ الْمُعْتَرِضُ: لا يَكْفِي هَذَا؛ بَلْ قَدْ كَذَّبَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَكَذَّبَ بِالإِسْلَامِ -بِالرُّجُوعِ إِلَى وَاحِدٍ -فَقَطْ-!

فَنَقُولُ: مَن سَبَقَكَ إِلَى هَذَا القَوْلِ والحُكْمِ مِنَ العُلَمَاءِ -مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا-؟!

ثُمَّ؛ هَبْ أَنَّ هَذَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَى أَحَدٍ مِنَ العُلَمَاءِ -أصلاً-، بل سَرَقَ وَزَنَى وشَرِبَ الخَمْرَ، وَقَتَلَ النَّفْسَ -غَيْرَ مُسْتَحِلٍّ-؛ أَيُقَالُ فيهِ:

إِنَّهُ عَاصٍ فَاسِقٌ، وَمُعَرَّضٌ لِلْوَعِيدِ بِالنَّارِ الَّتِي تَوَعَّدَ اللهُ بِهَا مُرْتَكِبَ هَذِهِ الكَبَائِرِ -مَعَ دُخُولِهِ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللهِ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِن شَاءَ عَفَا عَنْهُ-؟!

أَو يُقَالُ فِيهِ: هَذَا يُكَذِّبُ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَ: هَذَا يُكَذِّبُ الإِسْلَامَ؟!

وَعَلَيْهِ؛ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ مَن يَرْجِعُ إِلَى عَالِمٍ -مَا- مُكَذِّباً للهِ وَلِرَسُولِهِ ولِلإِسْلَامِ؟! وَيَكُونُ قَدْ حَصَرَ العِلْمَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ، وانْتَهَى إِلَى ضَيْعَةٍ، وَصَارَ مَجْنُوناً؟!!

ثُمَّ؛ نَسْأَلُ هَذَا الجَارِحَ المُعارِضَ -نَفْسَه-:

مَا حُكْمُكَ فِي أُنَاسٍ اتَّخَذُوكَ -أَنْتَ- إِمَاماً، وَمَرْجِعاً وَحِيداً، وَنَفَّرُوا عَنِ العُلَمَاءِ؛ فَإِن عُرِضَتْ عَلَيْهِمْ أقوالُ غيرِك رَفَضُوهَا؟!!

(٨)

هل سكوت بعض أهل العلم -أحياناً- مُراعاةً للمصالح والمفاسد- ؛ أمر سائغ، أو خيانة؟

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي اتِّبَاعُهُ وَسُلُوكُهُ: مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ سُكُوتِ العُلَمَاءِ عَن بعضِ الأُمُورِ الَّتِي قَدْ يُفْتِي غَيْرُهُم فِيهَا؛ فَلَعَلَّهُ يَكُونُ عِندَهُم الحُجَّةُ (المُقْنِعَةُ)، وَيُعْرَفُ صَوَابُ مَوْقِفِهِمْ!

وَمِثْلُ هَذِهِ المَشَاكِلِ: يَنْبَغِي أَن تُعْرَضَ عَلَى العُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ فِي مُشَاوَرَتِهِمْ خَيْراً كَثِيراً؛ فَقَد يُرَجِّحُونَ الكَلَامَ

فِيهَا، وَقَد يُرَجِّحُونَ عَدَمَ الرَّدِّ المُعْلَنِ، وَيُؤْثِرُونَ تَوْجِيهَ النَّصَائِحِ:

- فَإِمَّا أَن يَسْتَفِيدَ المَنْصُوحُ.

- وَإِمَّا أَن يُعَانِدَ، فَيَكُونَ قَد عَرَّضَ نَفْسَهُ لِنَقْدِ العُلَمَاءِ، وَلِإِسْقَاطِ نَفْسِهِ.

فَبِمِثْلِ هَذِهِ الأَسْبَابِ نَضْمَنُ وِحْدَةَ الكَلِمَةِ فِي دَعْوَتِنَا، وَمَعَ إِخْوَانِنَا، وَأَبنائِنَا، وَمَشَايِخِنَا، وَيَسْلَمُ الشَّبَابُ مِن التَّفَرُّقِ والتَّمَزُّقِ -مِمَّا حَصَلَ فِعْلاً، وَكَانَ شَدِيداً -بِسَبَبِ التَّفَرُّدِ والتَّسَرُّعِ-.

أَقُولُ:

أَمَّا استدلالُ (البعضِ) بِبَعْضِ نُصُوصِ السُّنَّةِ وَالسِّيرَةِ عَلَى نَفْيِ مَبْدأ (مُراعَاة المَصَالِحِ وَالمَفَاسِد)؛ فالعكسُ هو الصحيحُ!

بل يُقالُ -فيه-:

كَانَ المُشْرِكُونَ يَقْتَرِحُونَ إِبْطَالَ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى التَّوْحِيدِ مِن أَسَاسِهَا، وَإِقَامَةَ دَوْلَةِ الشِّرْكِ عَلَى أَنْقَاضِهَا.

وَهذَا مَطْلَبٌ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ أَضْعَفُ النَّاسِ عَقِيدَةً وَإِيمَاناً، فَضْلاً عَنِ الأَنْبِيَاءِ -عَلَيْهِم الصَّلاةُ وَالسَّلَام-؛ فَكَيْفَ بِسَيِّدِهِم ﷺ ؟!!

وَمِثَالُ تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَاءَ الكَعْبَةِ: مِن بَابِ: تَرْكِ مَصْلَحَةٍ مَرْجُوحَةٍ لِدَرْءِ مَفْسَدَةٍ كَبِيرَةٍ، دَرْؤُهَا هُوَ الرَّاجِحُ وَالمُقَدَّمُ.

وَهَذِهِ المَفْسَدَةُ هِيَ: خَشْيَةُ أَنْ تَرْتَدَّ قُرَيْشٌ -وَغَيْرُهُمْ مِنَ العَرَبِ-؛ لِمَكَانَةِ الكَعْبَةِ فِي نُفُوسِهِمْ، وَنُفُوسِ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ؛ إِذْ هِيَ مَصْدَرُ فَخْرِهِمْ وَاعْتِزَازِهِمْ.

فَعَمَلُ الرَّسُولِ ﷺ -هَذَا- تَقْعِيدٌ لِقَاعِدَةٍ عَظِيمَةٍ، وتَأْصِيلٌ مَتِينٌ لأُمَّتِهِ؛ لِيُوَاجِهُوا بِهِ الأَحْدَاثَ وَالمَشَاكِلَ الدِّينِيَّةَ والسِّيَاسِيَّةَ والاجْتِمَاعِيَّةَ -وَغَيْرَهَا-.

إِذَنْ؛ فَتَرْكُ الرَّسُولِ ﷺ لِهَذَا العَمَلِ لَيْسَ مِن بَابِ تَرْكِ عَمَلٍ فَرْعِيٍّ -كَمَا قِيلَ!-، وَإِنَّمَا هُوَ دَفْعٌ لِلْفِتْنَةِ، وَتَأْصِيلٌ لِلأُمَّةِ؛ لِتُوَاجِهَ بِهِ الأَخْطَارَ والمَشَاكِلَ والفِتَنَ.

وَ(دَرْءُ المَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ المَصَالِحِ)، وَ(سَدُّ الذَّرَائِعِ) -المُفْضِيَةِ إِلَى الأَضْرَارِ وَالمَفَاسِدِ-: مِنَ الأُصُولِ العَظِيمَةِ الَّتِي لا يَقُومُ الإِسْلامُ وَحَيَاةُ المُسْلِمِينَ إِلَّا عَلَيْهِمَا.

خُذْ -مَثَلاً- قَوْلَ الله -تَعَالَى-: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨]:

فَإِنَّ سَبَّ أَوْثَانِ المُشْرِكِينَ حَقٌّ، وَقُرْبَةٌ إِلَى الله،

وَإِهَانَةٌ لِلأَنْدَاد، لَكِنْ؛ لَـمَّا كَـانَ قَـدْ يُـؤَدِّي إِلَى مَفْـسَدَةٍ كُبْرَى -هِيَ سَبُّ الله-: وَجَبَ تَرْكُهُ.

فَلَيْسَ هَذَا العَمَلُ -إِذَنْ- مِن بَاب الفُـرُوعِ، وَإِنَّـمَا هُوَ مِن بَابِ **الأُصُولِ وَالعَقَائِدِ**.

وَكَذَلِك: صَلاَةُ الصَّحَابَةِ وَرَاءَ عُثْمان وَهُـوَ يُـتِمُّ فِي صَلاَةٍ كَانَ يَقْصُرُهَا رَسُولُ الله ﷺ، وَأَبُو بَكْـرٍ، وَعُمَـرُ، لَيْسَت مِن بَابِ التَّنَازُلِ عَن سُنَّةٍ أَو عَمَلٍ فَرْعِـيٍّ، وَإِنَّـمَا مِن بَابِ (**دَرْءِ المَفَاسِدِ الكُبْرَى**).

فَلَوْ تَرَكُوا الـصَّلاَةَ خَلْـفَ إِمَـامِ المُـسْلِمِينَ: لأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الخِلاَفِ، والتَّنَـازُعِ، وَافْـتِرَاقِ الأُمَّـةِ، وَسَـفْكِ الدِّمَاءِ.

ثُمَّ؛ أَلَيْسَ المُشْرِكُونَ -أَنْفُسُهُمْ- قَد اقْتَرَحُـوا عَـلَى

رَسُولِ الله ﷺ أُمُوراً -يَوْمَ صُلْحِ الحُدَيْبِيَـةِ-؛ لِلتَّنَازُلِ عَنْهَا؟!

فَلأَجْلِ المَصَالِحِ والمَفَاسِدِ الَّتِي رَاعَاهَـا اسْـتَجَابَ لَـهُمْ فِيهَا؛ وَهِيَ مِن أُصُولِ الأُصُول.

وَمَا ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ إِلاَّ لأَنَّ مِن وَرَاء ذَلِـكَ **مَـصَالِحَ عَظِيمَةً**، مِنْهَا: النَّصْرُ العَزِيـزُ، والفَـتْحُ المُبِينُ، واقْـتِلاَعُ جُذُورِ الشِّرْكِ والكُفْرِ.

وَهُوَ -ﷺ- بِهـذَا الـصُّلْحِ العَظِـيم- كَـانَ يَـشْرَعُ قَوَاعِدَ الصُّلْحِ والسِّلْم، وَقَوَاعِدَ المُعَاهَدَاتِ بَيْنَ الدَّوْلَـةِ الإِسْلاَمِيَّةِ وبَيْنَ أَعْدَائِهَا.

وَقَدْ قَالَ -تَعَالَى- إِشَادَةً بِهذَا الصُّلْحِ-: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا . لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ

وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا . وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا . هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾ [الفتح:١-٤].

لأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَ قَدْ نَزَلَ بِهِمْ مِنَ الغَمِّ والكَرْبِ بِسَبَبِ الصُّلْحِ -الَّذِي ظَاهِرُهُ ضَيْمٌ وَظُلْمٌ، وَبَاطِنُهُ العِزَّةُ والنَّصْرُ- الشَّيْءُ الكَثِيرُ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ فَوْقَ مَدَارِكِ البَشَرِ؛ مِمَّا أَطْلَعَ اللهُ عَلَيْهِ رَسُولَهُ الكَرِيمِ ﷺ.

وَقَدْ كَانَ ﷺ يَتَلَقَّى شُرُوطَ الْمُشْرِكِينَ الظَّالِمَةَ الْمُتَغَطْرِسَةَ بِصَدْرٍ رَحْبٍ، وَنَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الثِّقَةِ بِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللهِ -سُبْحَانَهُ-، وَنَصْرِ رَبِّهِ.

وَرَوَى البُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» -فِي كِتَابِ (الشروط) (حَدِيث:٢٧٣١-٢٧٣٢) -مِنْ حَدِيثِ

الْمِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ- فِي قِصَّةِ غَزْوَةِ الحُدَيْبِيَةِ-:

أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ مَنْدُوبُ قُرَيْشٍ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو، وَقَالَ: هَاتِ اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَاباً، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ الكَاتِبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**».

فَقَالَ سُهَيْلٌ: أَمَّا (الرَّحْمنُ)؛ فَوَاللهِ مَا أَدْرِي مَا هِيَ! وَلَكِنِ اكْتُبْ: «بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ» -كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ-، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: وَاللهِ لا نَكْتُبُهَا إِلَّا: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ»، فَقَالَ النَّبِيُّ: «**اكْتُبْ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ**»، ثُمَّ قَالَ:

«**هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**».

فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ البَيْتِ، وَلا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ: «مُحَمَّد

ابن عَبْد الله»، فقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «واللـهِ إِنِّي لَرَسُـولُ الله -وَإِنْ كَذَبْتُمُونِي-، اكْتُبْ: مُحَمَّد بن عَبْد الله».

... فَهَلْ هَذَا التَّصرُّفُ، وَهذِهِ المُوَافَقَـةُ والتَّسَامُحُ، كَانَتْ في أُمُورٍ يَسِيرَة، أَو كَانَتْ في أُمُورٍ كَبِيرَة، وَأُصُول عَظِيمَة؟!

لَكِنْ؛ فَعَلَها رَسُولُ الله ﷺ لأَجْلِ أَنَّ وَرَاءَهَا مَا لا يُدْرِكُهُ العَقْلُ مِن نَصْرِ الإِسْلامِ، وَظُهُورِهِ عَلَى الكُفْرِ وَالشِّرْكِ.

إِنَّ فَوَائِدَ هَذَا الصُّلْح لَعَظِيمَةٌ جِدًّا، وَقَدْ ذَكَرَهَا الإِمَامُ ابْنُ القَيِّمْ -رَحِمَهُ الله- في «زَاد المَعَاد».

وَنَخْتَارُ مِنْهَا مَا يُنَاسِبُ المَقَامَ:

قَالَ ابْنُ القَيِّم -رَحِمَهُ الله- في «زَاد المَعَاد» (٣/ ٣٠٤-٣٠٦) -في فَوَائِدِ صُلْحِ الحُدَيْبِيَة-:

«مِنْهَا: جَوَازُ ابْتِدَاءِ الإِمَامِ بِطَلَبِ صُلْحِ العَدُوِّ -إِذَا رَأَى المَصْلَحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ-، وَلا يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى أَن يَكُونَ ابْتِدَاءُ الطَّلَبِ مِنْهُمْ.

وَمِنْهَا: احْتِمَالُ قِلَّةِ أَدَبِ رَسُولِ الكُفَّارِ، وَجَهْلِهِ، وَجَفْوَتِهِ، وَلا يُقَابَلُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِن المَصْلَحَةِ العَامَّةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ مُصَالَحَةَ المُشْرِكِينَ بِبَعْضِ مَا فِيهِ ضَيْمٌ عَلَى المُسْلِمِينَ -لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، وَدَفْعِ مَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ-؛ فَفِيهِ: دَفْعُ أَعْلَى المَفْسَدَتَيْنِ بِاحْتِمَالِ أَدْنَاهُمَا» اهـ.

وَقَالَ -رَحِمَهُ الله- في مَوْضِعٍ آخَرَ (٣/ ٣٠٩-٣١٠):

«الإِشَارَةُ إِلَى بَعْضِ الحِكَمِ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا هَذِهِ الهُدْنَةُ -وَهِيَ أَكْبَرُ وَأَجَلُّ مِن أَن يُحِيطَ بِهَا إِلَّا اللهُ الَّذِي

أَحْكَمَ أَسْبَابَهَا، فَوَقَعَتِ الغَايَةُ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي اقْتَضَتْهُ حِكْمَتُهُ وَحَمْدُهُ-:

فَمِنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ مُقَدِّمَةً بَيْنَ يَدَيِ الفَتْحِ الأَعْظَمِ الَّذِي أَعَزَّ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ وَجُنْدَهُ، وَدَخَلَ النَّاسُ -بِهِ- فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجاً.

فَكَانَتْ هَذِهِ الهُدْنَةُ بَاباً لَهُ، وَمِفْتَاحاً، وَمُؤْذِناً بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَهَذِهِ عَادَةُ اللهِ فِي الأُمُورِ العِظَامِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا -قَدَراً وَشَرْعاً-: أَنْ يُوَطِّئَ لَهَا بَيْنَ يَدَيْهَا مُقَدِّمَاتٍ وَتَوْطِئَاتٍ تُؤْذِنُ بِهَا، وَتَدُلُّ عَلَيْهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّ هَذِهِ الهُدْنَةَ كَانَتْ مِنْ أَعْظَمِ الفُتُوحِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَمِنَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَاخْتَلَطَ المُسْلِمُونَ بِالكُفَّارِ،

وَبَادَؤُوهُمْ بِالدَّعْوَةِ، وَأَسْمَعُوهُمُ القُرْآنَ، وَنَاظَرُوهُمْ عَلَى الإِسْلَامِ جَهْرَةً -آمِنِينَ-.

وَظَهَرَ مَنْ كَانَ مُخْتَفِياً بِالإِسْلَامِ، وَدَخَلَ فِي مُدَّةِ الهُدْنَةِ مَنْ شَاءَ اللهُ أَنْ يَدْخُلَ، وَلِهَذَا سَمَّاهُ اللهُ: ﴿فَتْحًا مُّبِينًا﴾.

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: قَضَيْنَا لَكَ قَضَاءً عَظِيماً.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: هُوَ مَا قَضَى اللهُ لَهُ بِالحُدَيْبِيَةِ».

قَالَ الحَافِظُ فِي «الفَتْحِ» (٥/ ٣٥٢): «فِيهِ جَوَازُ بَعْضِ المُسَامَحَةِ فِي أَمْرِ الدِّينِ، وَاحْتِمَالُ الضَّيْمِ فِيهِ -مَا لَمْ **يَكُنْ قَادِحاً فِي أَصْلِهِ**-؛ إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ طَرِيقاً لِلسَّلَامَةِ **فِي الحَالِ، وَالصَّلَاحِ فِي المَآلِ**-؛ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ ضَعْفِ المُسْلِمِينَ، أَوْ قُوَّتِهِمْ».

أَقُولُ:

لَقَدْ تَسَامَحَ رَسُولُ الله ﷺ في هَذَا الصُّلْحِ في أُمُورٍ عَظِيمَةٍ مِن أُصُولٍ وَفُرُوعٍ:

فَمِنَ الأُصُولِ الَّتِي تَسَامَحَ فِيهَا ﷺ:

عَدَمُ كِتَابَةِ: «بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ»، والأَخْذُ بِمَا اقْتَرَحَهُ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو: (بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ)! مَعَ غَضَبِ الصَّحَابَةِ، وَحَلِفِهِمْ بِاللهِ أَنَّهُ لا يُكْتَبُ إِلَّا: «بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ»!

وَتَسَامَحَ ﷺ في عَدَمِ كِتَابَةِ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله»، -وَهِيَ الرُّكْنُ الثَّانِي مِن أَرْكَانِ الشَّهَادَتَيْنِ، أَصْلِ الإِسْلامِ-، وَكَتَبَ مَا أَصَرَّ عَلَيْهِ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو -مَنْدُوبُ قُرَيْشٍ-: (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله).

... إِلَى شُرُوطٍ مُجْحِفَةٍ أُخْرَى، مِنْهَا: أَنَّ مُحَمَّداً ﷺ

يَرُدُّ مَن جَاءَهُ مِن مَكَّةَ مُسْلِماً، وَلا تَرُدُّ قُرَيْشٌ مَن جَاءَهَا مِنَ المَدِينَةِ، مِمَّا زَادَ الصَّحَابَةَ حَنَقاً وَغَيْظاً، حَتَّى قَالَ عُمَرُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وَهُوَ يُخَاطِبُ النَّبِيَّ ﷺ-: أَلَسْتَ نَبِيَّ الله حَقًّا؟

فَقَالَ رَسُول الله: «بَلَى».

فَقَالَ عُمَرُ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ، وَعَدُوُّنَا عَلَى البَاطِلِ؟!

فَقَالَ رَسُولُ الله: «بَلَى».

فَقَالَ عُمَر: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ في دِينِنَا؟!!

فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنِّي رَسُولُ الله، وَلَسْتُ عَاصِيَهُ، وَهُوَ نَاصِرِي**».

لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُدْرِكُ مَا لا يُدْرِكُهُ عُمَرُ -الفَارُوقُ العَبْقَرِيُّ- وَلا غَيْرُهُ-.

ثُمَّ أَقُولُ:

مَا رَأْيُكُمْ فِي هَذَا التَّسَامُحِ الَّذِي قَامَ عَلَى جَلْبِ المَصَالِحِ وَدَرْءِ المَفَاسِدِ؛ أَلَيْسَ لَنَا فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟!

فَلَعَلَّ العُلَمَاءَ الَّذِينَ تَرَى سُكُوتَهُمْ تَنَازُلاً -وَرُبَّمَا رَأَيْتَهُ كِتْمَاناً وَخِيَانَةً!- أَبْعَدُ نَظَراً مِنْكَ، وَأَعْرَفُ بِالمَصَالِحِ وَالمَفَاسِدِ، وَأَعْرَفُ بِالقَوَاعِدِ والأُصُولِ، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى المَوَاقِفِ والتَّصَرُّفَاتِ.

وَإِلَى اللهِ المُشْتَكَى مِن تَسَرُّعَاتٍ وَمُبَادَرَاتٍ لَيْسَ فِيهَا أَيُّ الْتِفَاتٍ إِلَى هَذِهِ الأُمُورِ العَظِيمَةِ، فَأَذَاقَت الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ الأَمَرَّيْنِ، وَأَوْقَعَتْهَا فِي غُرْبَةٍ وَكُرْبَةٍ.

* * * * *

(٦)

هل نهي الجُهال عن الخوض في الفتن، يخالف ما جاءت به الرسلُ، وترده العقولُ؟

كَمِثْلِ قَوْلِ القَائِلِ -للجُهَّال، أو عامَّة الشباب- نَاصِحاً-:

(لا تَدْخُلُوا فِي هَذِهِ الفِتْنَةِ)...

و: (هَذَا خِلافٌ بَيْنَ المَشَايِخِ)...

و: (مَنْ لا يَعْنِيهِ الأَمْرُ لا يَدْخُلُ فِيهِ)...

و: (مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ: يَنْظُرُ مَعَ مَنِ الحَقّ، وَيَأْخُذ بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَيَقْتَنِعُ بِهِ)...

... فثمة من يناقض هذا التوجيه ويرفضه؛ بل يجعله (مُيوعة)!!!

وبالمثال يتضح الاستدلال:

فقد وقع هذا الطعن -بالمُيوعة!- -فعلاً- في بعض أفاضل طلبة العلم الجزائريين؛ ممن كان الرفق به أولى؛ لأن الشدة عليه زادت القضية تأزماً.

بل إن الطعن فيه أدى إلى فتنة كبيرة في (الجزائر) و(فرنسا)، حيث فرقت السلفيين شذر مذر، وجعلت بأسهم بينهم شديداً.

لقد بذلت جهود عظيمة في نشر الدعوة السلفية في (فرنسا) -من نشر الكتب النافعة، والأشرطة، والمحاضرات السلفية-، تلكم الجهود التي توضح

المنهج السلفي، وتدحض ضلالات وأباطيل أهل الأهواء.

فاجتمع على المنهج السلفي أعداد كبيرة -متفقة على الحق، متعاونة على الحق، متآخية في الله-؛ الأمر الذي كبت أهل الباطل -من جماعة التبليغ، والإخوان وفصائلهم-، وذلك مما يساعد على انتشار السلفية.

ولما طعن في طالب العلم الجزائري -هذا- بالمُيوعة: جاءت الفتن، واشتعلت نيران الفرقة التي أوقفت الدعوة ودمرتها، وجعلت بأس أهلها بينهم!

ولقد تعب أهل السنة من معالجة آثار كلام من لا ينظر في العواقب، ولا يراعي المصالح والمفاسد، ولا يستخدم الرفق والحكمة -تلكم الأصول العظيمة التي يجب مراعاتها، ولا تقوم للدعوة قائمة إلا بها-.

وَمَعَ الأَسَفِ؛ إِنَّ كُلَّ مَن يُدْرِكُ حَجْمَ هَذِهِ المُعْضِلَةِ، وَيَنْصُرُ هَذِهِ المُعَالَجَاتِ المَشْرُوعَةَ: يُرْمَى بِالتَّمْيِيعِ وأَحْزَابِ التَّمْيِيعِ...

- فَقَوْلُ النَّاصِحِ لِلشَّبَابِ: (لا تَدْخُلُوا في الفِتْنَةِ):

لا يَنْبَغِي الاعْتِرَاضُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ كَثِيراً مِن الشَّبَابِ إِذَا خَاضُوا في الفِتْنَةِ جَرَفَتْهُمْ، أَو مَزَّقَتْهُمْ!

وَقَد حَصَلَ هَذَا -فِعلاً-...

فَالأَسلَمُ لَهُم: البُعْدُ عَنْهَا، وَعَدَمُ الخَوْضِ فِيهَا، والحِفَاظُ عَلَى عَقِيدَتِهِمْ، وَأُخُوَّتِهِم في الله، وَأَنْ يَدَعُوا العِلاجَ لِلْعُلَمَاءِ.

وَمِنَ المَعْلُومِ لِكُلِّ ذِي نَظَر: أَنَّ كَثِيراً مِن الصَّحَابَةِ تَوَقَّفُوا عَنِ المُشَارَكَةِ في فِتْنَةِ (الجَمَلِ) وَ(صِفِّين) -مِنْهُمْ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأُسَامَةُ ابنُ زَيْدٍ-.

- وَمِثْلُهُ قَوْلُ النَّاصِحِ: (وَمَنْ لا يَعْنِيهِ الأَمْرُ لا يَدْخُلُ فِيهِ):

فَلا شَكَّ أَنَّ كَثِيراً مِمَّنْ لا يَعْنِيهُمُ الأَمْرُ -والمُغْرِضِينَ- قَد يَخُوضُونَ في الفِتْنَةِ لِيَزِيدُوهَا اشْتِعَالاً!

وَهذَا أَمْرٌ مَلْمُوسٌ!

فَالأَسْلَمُ لِلدَّعْوَةِ وَأَهْلِهَا: أَن لا يَدْخُلَ هَؤُلاءِ في الأَمْرِ.

- وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّاصِحِ: (وَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ: يَنْظُرُ مَعَ مَنِ الحَقّ، وَيَأْخُذ بِما يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَيَقْتَنِعَ بِهِ):

وَهذَا كَلَامٌ حَقٌّ لِمَنْ هُوَ مُؤَهَّلٌ لِلنَّظَرِ والحُكْم -مَعَ تَجَرُّدِهِ لله-.

إذَنْ، فَالْحُكْمُ عَلَى كَلامِ النَّاصِحِ -هَذا- بِأَنَّهُ: مُيُوعَةٌ: حُكْمٌ فِيهِ تَهْوِيلٌ؛ لا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَى المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ -بِحَالٍ مِن الأَحْوَالِ-.

* * * * *

(١٠)

فلماذا لا يتكلم كبارُ العلماء في بعض الأمور؟

إنَّ العُلَماءَ الفُقَهاءَ النَّاصِحِينَ قَدْ يَسْكُتُونَ عَن أَشْخَاصٍ وَأَشْياءَ؛ مُرَاعَاةً مِنْهُمْ لِلْمَصالِحِ والمَفَاسِدِ.

فَقَدْ يَتَرَتَّبُ عَلَى الكَلامِ في شَخْصٍ مَفَاسِدُ أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ مِن مَفْسَدَةِ السُّكُوتِ عَنْهُ.

فَقَد سَكَتَ رَسُولُ الله ﷺ عَن ذِكْرِ أَسْماءِ المُنافِقِين، ولَمْ يُخْبِرْ بِأَسْمائِهِمْ -أَو بَعْضِها- إلَّا حُذَيْفَةَ.

وَمَتَى كَانَ ﷺ يَصْعَدُ عَلَى المِنْبَرِ، وَيَقُولُ: فُلانٌ مُنافِقٌ، وَ: فُلانٌ مُنافِقٌ؟!!

كُلّ ذَلِكَ مُرَاعَاةً مِنْهُ ﷺ لِلْمَصَالِحِ والمَفَاسِدِ.

وَكَانَ قَتَلَةُ عُثْمَان في جَيْشِ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، وَمَا طَعَنَ كِبَارُ الصَّحَابَةِ البَاقِينَ في عَلِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم-، وَلا أَحَدٌ مِن (عُقَلاءِ) التَّابِعِينَ! وَمَا كَانُوا يَرْكُضُونَ بِالتَّشْهِيرِ بِعَلِيٍّ! والأَحْكَامِ عَلَى هَؤُلاءِ القَتَلَةِ!

وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ إِعْذَاراً، وَإِنْصَافاً لِعَلِيٍّ؛ لأَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَهُمْ مِن جَيْشِهِ -أَو عَاقَبَهُمْ-: لَتَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ **مَفَاسِدُ عَظِيمَةٌ**، مِنْهَا: الحُرُوبُ، وَسَفْكُ الدِّمَاءِ -وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِن وَهَنِ الأُمَّةِ وَضَعْفِهَا-...

فَهَذَا العَمَلُ -مِنْهُ- مِن بَابِ ارْتِكَابِ أَدْنَى المَفْسَدَتَيْنِ لِدَفْعِ أَكْبَرِهِمَا.

وَهَذَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَتِلْمِيذُهُ ابْنُ القَيِّمِ لِمَاذَا لَمْ يُبَيِّنَا عَقِيدَةَ النَّوَوِيِّ -وَغَيْرِهِ-؟!

وأَئِمَّةُ الدَّعْوَةِ لَمْ يُبَيِّنُوا عَقِيدَةَ النَّوَوِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ والقَسْطَلَّانِيِّ والبَيْهَقِيِّ والسُّيُوطِيِّ -وَغَيْرِهِمْ-؟

فَلا تَظُنَّ أَنَّ كُلَّ تَصْرِيحٍ نَصِيحَةٌ، وَلا كُلَّ سُكُوتٍ غِشٌّ لِلْإِسْلَامِ وَالمُسْلِمِينَ.

والعَاقِلُ المُنْصِفُ البَصِيرُ يُدْرِكُ مَتَى يَجِبُ -أَو يَجُوزُ- الكَلَامُ، ومَتَى يَجِبُ -أَو يَجُوزُ- السُّكُوتُ.

وَالوَاجِبُ عَلَى كُلِّ طَالِبِ عِلْمٍ -مَا اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلاً- أَنْ يَرْجِعَ فِي كَثِيرٍ مِن الأُمُورِ إِلَى إِخْوَانِهِ، لِيَسْتَشِيرَهُمْ، وَيَسْتَنِيرَ بِآرَائِهِمْ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١١)

وأخيراً..

الوَاجِبُ عَلَى عُلَماءِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ وَدُعاتِهَا: أَنْ يَنْصَحُوا، وَيُعَالِجُوا، ويَسْعَوْا لإِزَالَةِ الشُّبَهِ، وَجَمْعِ كَلِمَةِ السَّلَفِيِّينَ -بِكُلِّ مَا يَسْتَطِيعُونَ- مَادِّيًّا وَمَعْنَوِيًّا-.

وَالوَاجِبُ عَلَى مَنْ نَأى عَنْهُم أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ فِي هَذِهِ الأُمُورِ الَّتِي يَقُومُونَ بِهَا، وَيُعَانُونَ -فِي سَبِيلِ القِيَامِ بِهَا- مِن المَشَاكِلِ والمَصَاعِبِ مَا اللهُ بِهِ عَلِيمٌ.

وَ«يَدُ اللهِ مَعَ الجَمَاعَةِ»، وَ«إِنَّمَا يَأْكُلُ الذِّئْبُ مِنَ الغَنَمِ القَاصِيَةَ».

وَأَهْتَبِلُهَا فُرْصَةً أَقُولُهَا لِكُلِّ أَخٍ سَلَفِيٍّ -فِي كُلِّ مَكَانٍ-:

١- أَدْعُوكَ -يَا أَخِي- إِلَى أَنْ تَضَعَ يَدَكَ فِي يَدِ إِخْوَانِكَ، وَأَنْ تُحْسِنَ بِهِمُ الظَّنَّ، وَأَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ فِيهِمْ مَن يُهِمُّهُ أَمْرُ الدَّعْوَةِ مِثْلَكَ -وَأَكْثَرَ-.

٢- أَدْعُوكَ إِلَى الجِدِّ فِي عِلَاجِ مَا جَرَى فِي هَذِهِ الأَيَّامِ مِن فِتَنٍ.

وَمِنْ هَذَا العِلَاجِ: نَقْدُ الأَحْكَامِ والقَوَاعِدِ المُخَالِفَةِ لِلمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ، والتي تَرَتَّبَ عَلَيْهَا إِضْرَارٌ بِالدَّعْوَةِ والشَّبَابِ.

٣- أَدْعُوكَ إِلَى السَّعْيِ فِي جَمْعِ الكَلِمَةِ، وَالثَّنَاءِ عَلَى إِخْوَانِكَ -بِمَا يستحقُّون-، والتَّصَدِّي لِمَنْ يَطْعَنُ

فِيهِمْ، وَيَرْمِيهِمْ بِالتَّمْيِيعِ! وَيَصِفُهُمْ بِأَنَّهُمْ أَحْزَابُ التَّمْيِيعِ!

لأَنَّ هَذَا الصِّنْفَ قَدْ جَنَى عَلَى الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا جِنَايَةً كَبِيرَةً، وَشَوَّهُوهُمْ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊